

دور خصائص مكاتب التدقيق في تفسير تركيز سوق التدقيق: دليل مقارنة من القطاعات الاقتصادية الفلسطينية

The Role of Audit Firm Characteristics in Explaining External Audit Market Concentration: Comparative Evidence from Palestinian Economic Sectors

10.35781/1637-000-199-006

الباحث/ حازم فؤاد عرفات عليان\*

(1) محاضر - قسم المحاسبة باللغة الإنجليزية

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - الجامعة الإسلامية - غزة

الملخص

القدرة التفسيرية، يليه التخصص الصناعي، ثم السمعة المهنية، فحجم المكتب، وأخيراً الخبرة والمؤهلات المهنية. وكشفت النتائج أيضاً عن اختلاف أثر هذه الخصائص باختلاف القطاع الاقتصادي، مع اعتماد القطاعات الأكثر تنظيمًا وتعقيداً، ولا سيما قطاع البنوك، بدرجة أكبر على المكاتب ذات الخصائص المهنية المتقدمة. تسهم الدراسة في تطوير أدبيات سوق التدقيق بإبراز القدرة التفسيرية المشتركة والمنفردة لخصائص مكاتب التدقيق، وتقديم تحليل قطاعي مقارنة في سوق ناشئة، فضلاً عن دلالات تطبيقية تدعم تطوير قدرات المكاتب المحلية وتعزيز تنافسيتها وتوسيع قاعدة المنافسة وتحسين كفاءة السوق بصورة مستدامة وأكثر فعالية.

الكلمات المفتاحية: تركيز سوق التدقيق، خصائص مكاتب التدقيق، مؤشر (CR4) والذي يمثل مجموع الحصة السوقية لأربع مكاتب، شركات التدقيق الأربع الكبرى "Big Four"، القطاعات الاقتصادية

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور خصائص مكاتب التدقيق في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين، مع فحص الاختلافات القطاعية بين الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. اعتمدت الدراسة منهجاً كمياً تطبيقياً ذا طابع تفسيري واختباري، استناداً إلى بيانات فعلية تغطي الفترة (2016-2021)، وتم قياس درجة تركيز السوق باستخدام مؤشر (CR4)، الذي يمثل مجموع الحصة السوقية لأربع مكاتب، كما تم تحليل مجموعة من الخصائص الجوهرية لمكاتب التدقيق، تمثلت في الحجم والانتماء إلى شبكة تدقيق دولية والسمعة المهنية والخبرات والمؤهلات المهنية والتخصص الصناعي، باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة. أظهرت النتائج أن سوق التدقيق في فلسطين يتسم بدرجة مرتفعة ومستقرة من التركيز، إذ تراوحت قيم مؤشر (CR4) على مستوى السوق الكلي بين (97.20%-98.10%). كما تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية لخصائص مكاتب التدقيق في تفسير درجة التركيز، حيث بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (78.10%). وأظهرت الاختبارات المنفردة تصدر الانتماء الدولي من حيث

# **The Role of Audit Firm Characteristics in Explaining External Audit Market Concentration: Comparative Evidence from Palestinian Economic Sectors**

**Hazem Fouad Araft Alayan** <sup>(1)</sup>

1) Lecturer – Accounting Department in English –Faculty of Economics and Administrative Sciences – Islamic University – Gaza

halayan@iugaza.edu.ps\

## **Abstract:**

This study examines the role of audit firm characteristics in explaining external audit market concentration in Palestine, while assessing sectoral differences among companies listed on the Palestine Exchange. It adopts a quantitative, applied, explanatory, and hypothesis-testing approach based on data covering 2016–2021. Market concentration is measured using (CR<sub>4</sub>: Concentration Ratio of the Largest Four Firms), defined as the combined market share of the four largest audit firms. The analysis considers five key audit firm characteristics: firm size, international audit network affiliation, professional reputation, professional experience and qualifications, and industry specialization. The findings indicate that the Palestinian external audit market is highly and persistently concentrated, with market-wide (CR<sub>4</sub>) values ranging from (97.20% to 98.10%). Audit firm characteristics have a statistically significant effect on market concentration, with the model explaining (78.10%) of the variation in concentration. Separate tests show that international affiliation has the greatest explanatory power, followed by industry specialization, professional reputation, firm size, and professional experience and qualifications. The effects of these characteristics also vary across economic sectors. More highly regulated and complex sectors, particularly banking, rely more heavily on audit firms with advanced professional capabilities. The study contributes to the audit market literature by demonstrating the joint and individual explanatory power of audit firm characteristics and providing comparative sectoral evidence from an emerging market. It also offers practical implications for strengthening local audit firms' capabilities and competitiveness, broadening the competitive base, and improving market efficiency.

**Keywords:** Audit market concentration, audit firm characteristics, (CR<sub>4</sub>): Concentration Ratio of the Largest Four Firms, Big Four audit firms; economic sectors.

## مقدمة

يعد تركيز سوق التدقيق من القضايا التي حظيت باهتمام متزايد في الأدبيات المحاسبية والتنظيمية خلال العقود الأخيرة، نظراً لارتباطه الوثيق ببنية سوق التدقيق، ومستوى المنافسة بين مكاتب التدقيق، وآليات توزيع الحصص السوقية فيما بينها (Francis et al., 2013; Gunn et al., 2019). ولا يقتصر أثر هيكل السوق على القدرة التنافسية للمكاتب، بل يمتد ليشمل جودة الخدمات المهنية وكفاءة البيئة الرقابية. ورغم أن التركيز يُقاس غالباً بالحصص السوقية التي تستحوذ عليها المكاتب الكبرى، فإن تشكله يرتبط بمجموعة من العوامل المهنية والتنظيمية والاقتصادية التي تؤثر في قرارات العملاء عند اختيار المدقق الخارجي. (Ferguson et al., 2025).

وفي هذا السياق، برزت خصائص مكاتب التدقيق باعتبارها من أهم العوامل المفسرة للفتاوت في قدرتها التنافسية. فالحجم والانتماء إلى شبكة تدقيق دولية والسمعة المهنية والخبرات والمؤهلات المهنية والتخصص الصناعي، تمثل موارد استراتيجية تعزز قدرة المكاتب على استقطاب العملاء والمحافظة عليهم وتدعم مكانتها السوقية (عليان، 2010، عبد الحليم، 2015، العطاونة، 2016، سوريال، 2017). كما تتزايد أهمية هذه الخصائص في الأسواق التي ترتفع فيها الحواجز المهنية والتنظيمية أمام دخول المنافسين الجدد، بما قد يؤدي إلى إعادة توزيع الحصص السوقية وتعزيز مستويات التركيز داخل السوق. (Aobdia and Shroff, 2017, Ferguson et al., 2025).

وعلى الرغم من اتساع الأدبيات المتعلقة بسوق التدقيق، فإن معظم الدراسات السابقة ركزت إما على خصائص مكاتب التدقيق وعلاقتها بجودة التدقيق واختيار المدقق الخارجي، أو على قياس مستويات تركيز السوق وآثارها المحتملة على المنافسة وجودة التقارير المالية (Francis et al., 2013, Hui, 2024). وفي المقابل، ما تزال الدراسات التي سعت إلى تفسير تركيز سوق التدقيق من خلال خصائص مكاتب التدقيق نفسها محدودة نسبياً، ولا سيما في الأسواق الناشئة. كما أن الأدلة المتعلقة بالأثر النسبي والمشارك لهذه الخصائص في تشكيل أنماط التركيز السوقية ما تزال غير حاسمة.

وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة في البيئة الفلسطينية، بالنظر إلى محدودية حجم سوق التدقيق نسبياً، وتركز جانب مهم من الطلب على خدمات التدقيق في عدد محدود من المكاتب الكبرى، إلى جانب التباين في طبيعة الأنشطة الاقتصادية ومتطلبات التدقيق بين القطاعات المختلفة. ومن ثم، فإن فهم أنماط التركيز السوقية في هذه البيئة يتطلب دراسة الخصائص المهنية والتنظيمية لمكاتب التدقيق ودورها في توجيه قرارات الاختيار وتوزيع الحصص السوقية، مع مراعاة الاختلافات القطاعية المحتملة التي قد تؤثر في قوة هذه العلاقة واتجاهها.

وانطلاقاً من ذلك، هدفت هذه الدراسة إلى تفسير تركيز سوق التدقيق في فلسطين من خلال اختبار أثر مجموعة من خصائص مكاتب التدقيق، تتمثل في الحجم والانتماء إلى شبكة تدقيق دولية

والسمعة المهنية والخبرات والمؤهلات المهنية والتخصص الصناعي، مع تحليل اختلاف هذا الأثر بين القطاعات الاقتصادية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. كما تسعى الدراسة إلى الإسهام في تطوير أدبيات سوق التدقيق من خلال الانتقال من التركيز على قياس مستويات التركيز وآثارها إلى تفسير محدداتها المهنية، وتقديم أدلة تطبيقية من بيئة ناشئة ما تزال محدودة التمثيل في الأدبيات السابقة. ومن المتوقع أن تسهم نتائج الدراسة في دعم الجهات التنظيمية والمهنية عند تطوير السياسات الهادفة إلى تعزيز كفاءة سوق التدقيق وتحقيق توازن أفضل بين المنافسة والقدرات المهنية للمكاتب العاملة فيه.

### مشكلة الدراسة

يتسم سوق التدقيق في فلسطين بتفاوت الحصص السوقية بين مكاتب التدقيق وتركز جانب مهم من الطلب على خدمات التدقيق لدى عدد محدود منها، مع تباين مستويات هذا التركيز بين القطاعات الاقتصادية. ويثير هذا الواقع تساؤلاً حول العوامل المرتبطة بتشكيل هذا النمط من التركيز، ولا سيما مدى إسهام خصائص مكاتب التدقيق، المتمثلة في حجم المكتب، والانتماء إلى شبكة تدقيق دولية، والسمعة المهنية، والخبرات والمؤهلات المهنية، والتخصص الصناعي، في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق. وتعمق هذه الإشكالية في ظل عدم وضوح الأهمية النسبية لهذه الخصائص وتفاوت أثرها المحتمل باختلاف القطاعات الاقتصادية، إلى جانب محدودية الدراسات التي اختبرت أثرها بصورة متكاملة في الأسواق الناشئة والبيئات العربية، وبخاصة البيئة الفلسطينية. ومن ثم، تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى تفسير درجة تركيز سوق التدقيق الخارجي في فلسطين في ضوء خصائص مكاتب التدقيق، وتحديد الأهمية النسبية لهذه الخصائص ومدى اختلاف أثرها باختلاف القطاع الاقتصادي.

وعليه، يمكن إبراز وصياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

- ما مستوى تركيز سوق التدقيق في القطاعات الاقتصادية في فلسطين؟
- إلى أي مدى تختلف خصائص مكاتب التدقيق العاملة في فلسطين من الحجم والانتماء إلى شبكة تدقيق دولية والسمعة المهنية والخبرات والمؤهلات المهنية والتخصص الصناعي؟
- إلى أي مدى تسهم خصائص مكاتب التدقيق في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين؟
- ما الأهمية النسبية لخصائص مكاتب التدقيق في تفسير تركيز سوق التدقيق في فلسطين؟
- هل يختلف أثر خصائص مكاتب التدقيق في تفسير تركيز سوق التدقيق باختلاف القطاع الاقتصادي؟

## أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الاهتمام المتزايد بظاهرة تركيز سوق التدقيق وما يترتب عليها من آثار على هيكل السوق، ومستوى المنافسة بين مكاتب التدقيق، وتوزيع الحصص السوقية بينها (جمعة، 2005). ورغم اتساع الأدبيات المرتبطة بتركيز سوق التدقيق، ما تزال العوامل المهنية المفسرة لهذه الظاهرة بحاجة إلى مزيد من الدراسة، خاصة في الأسواق الناشئة. وتزداد أهمية هذه القضية في البيئة الفلسطينية في ظل محدودية حجم سوق التدقيق واعتماد بعض القطاعات الاقتصادية على عدد محدود من مكاتب التدقيق الكبرى، الأمر الذي يجعل فهم محددات التركيز السوقي ضرورة علمية وعملية لدعم كفاءة السوق وتعزيز تنافسيته.

## الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في إثراء أدبيات سوق التدقيق من خلال تبني منظور تفسيري يركز على دور خصائص مكاتب التدقيق في تفسير تركيز سوق التدقيق، بدلاً من الاقتصار على قياس مستويات التركيز أو دراسة آثاره. كما تقدم الدراسة نموذجاً تحليلياً يختبر الأثر الفردي والمشارك لمجموعة من الخصائص المهنية للمكاتب، تشمل الحجم والانتماء إلى شبكة تدقيق دولية والسمعة المهنية والخبرات والمؤهلات المهنية والتخصص الصناعي، في تفسير أنماط التركيز السوقي. وإضافة إلى ذلك، توفر الدراسة أدلة تطبيقية من البيئة الفلسطينية بوصفها سوقاً ناشئة ما تزال محدودة التمثيل في الأدبيات السابقة، مع إبراز البعد القطاعي لهذه العلاقة.

## الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في توفير فهم أعمق للعوامل المؤثرة في القدرة التنافسية لمكاتب التدقيق وتوزيع الحصص السوقية بينها، بما يدعم الجهات التنظيمية والمهنية في تطوير السياسات الرامية إلى تعزيز كفاءة سوق التدقيق والحد من التركيز المفرط. كما تساعد نتائجها مكاتب التدقيق على تحديد الخصائص المهنية الأكثر إسهاماً في تعزيز مكانتها السوقية، وتزود الشركات والجهات الرقابية بمؤشرات تساهم في فهم العوامل المؤثرة في اختيار المدقق الخارجي وانعكاساتها على هيكل سوق التدقيق.

## أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى تفسير درجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين من خلال تحليل أثر خصائص مكاتب التدقيق على توزيع الحصص السوقية بين المكاتب، مع دراسة الاختلافات القطاعية في هذه العلاقة بين الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. ولتحقيق هذا الهدف، تسعى الدراسة إلى:
- قياس مستوى تركيز سوق التدقيق في القطاعات الاقتصادية في فلسطين.
  - تحليل أثر خصائص مكاتب التدقيق، والمتمثلة في الحجم والانتماء إلى شبكة تدقيق دولية والسمعة المهنية والخبرات والمؤهلات المهنية والتخصص الصناعي، في تفسير تركيز سوق التدقيق.
  - تحديد الأهمية النسبية لخصائص مكاتب التدقيق في تفسير تركيز سوق التدقيق.
  - فحص الاختلافات القطاعية في أثر خصائص مكاتب التدقيق على تركيز سوق التدقيق.
  - تقديم أدلة تطبيقية تساهم في دعم تطوير السياسات والممارسات المهنية الهادفة إلى تعزيز كفاءة سوق التدقيق وتحسين القدرة التنافسية لمكاتب التدقيق العاملة في فلسطين.

## فرضيات الدراسة

استناداً إلى مشكلة الدراسة وأهدافها، وبالرجوع إلى الأدبيات السابقة ذات الصلة، تم تطوير الفرضيات الآتية لاختبار العلاقات المتوقعة بين خصائص مكاتب التدقيق ودرجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين:

**الفرضية الرئيسية الأولى (H01):** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مكاتب التدقيق في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- H01-1:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق.
- H01-2:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لانتماء مكتب التدقيق إلى شبكة أو شركة تدقيق دولية في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق.
- H01-3:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسمعة المهنية لمكتب التدقيق في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق.
- H01-4:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخبرات والمؤهلات المهنية لمكتب التدقيق في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق.
- H01-5:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعي لمكتب التدقيق في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق.

**الفرضية الرئيسية الثانية (H02):** يختلف أثر خصائص مكاتب التدقيق في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين باختلاف القطاع الاقتصادي.

#### محددات الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على الشركات المساهمة العامة المدرجة والفعالة في بورصة فلسطين ومكاتب التدقيق التي تولت تدقيق بياناتها المالية خلال الفترة (2016-2021). كما تنحصر في تحليل دور خصائص مكاتب التدقيق، والمتمثلة في الحجم والانتماء إلى شبكة تدقيق دولية والسمعة المهنية والخبرات والمؤهلات المهنية والتخصص الصناعي، في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق. كما تقتصر الدراسة موضوعياً على المتغيرات المشمولة في الدراسة دون غيرها من الخصائص التنظيمية أو السلوكية التي قد تؤثر في بنية السوق، وتعتمد الدراسة كذلك على البيانات المتاحة من المصادر المنشورة، ما قد يقيد إمكانية الوصول إلى بعض المؤشرات الداخلية الدقيقة.

#### متغيرات الدراسة

تستند الدراسة إلى نموذج مفاهيمي يهدف إلى تفسير درجة تركيز سوق التدقيق من خلال مجموعة من خصائص مكاتب التدقيق، ويتضمن المتغيرات الآتية:

**المتغير المستقل:** يتمثل المتغير المستقل الرئيسي في خصائص مكتب التدقيق، ويتفرع عنه المتغيرات المستقلة الفرعية الآتية:

- حجم مكتب التدقيق.
- الانتماء إلى شبكة أو شركة تدقيق دولية.
- السمعة المهنية لمكتب التدقيق.
- خبرة مكتب التدقيق ومؤهلاته المهنية.
- التخصص الصناعي لمكتب التدقيق.

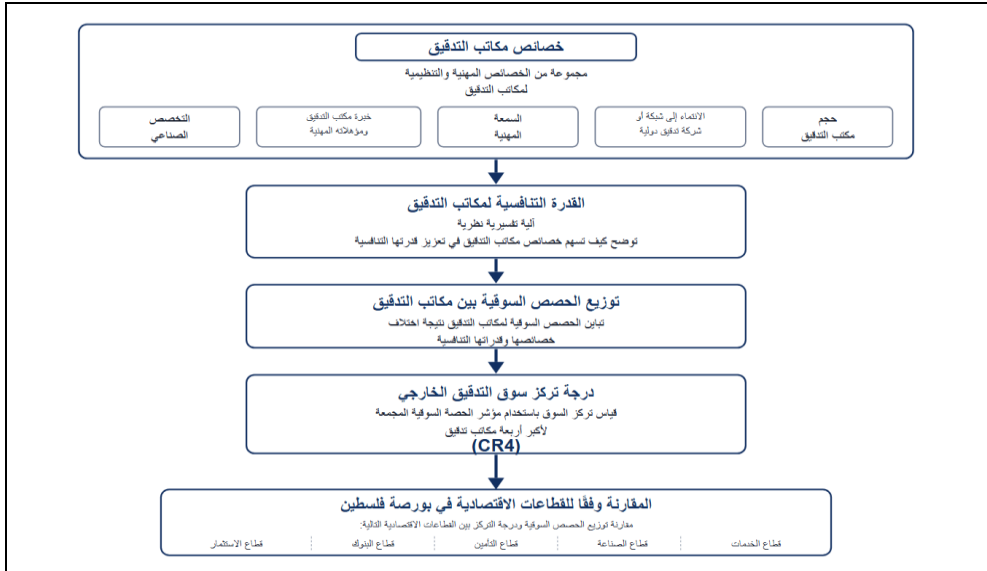
**المتغير التابع:** يتمثل المتغير التابع في درجة تركيز سوق التدقيق، والذي تسعى الدراسة إلى تفسيره في ضوء خصائص مكاتب التدقيق.

#### الإطار المفاهيمي للدراسة:

استناداً إلى الأدبيات السابقة وفرضيات الدراسة، تم تطوير النموذج المفاهيمي لبيان العلاقة بين خصائص مكاتب التدقيق ودرجة تركيز سوق التدقيق. ويفترض النموذج أن مجموعة من الخصائص المهنية والتنظيمية لمكاتب التدقيق، والمتمثلة في الحجم والانتماء إلى شبكة تدقيق دولية والسمعة المهنية

والخبرات والمؤهلات المهنية والتخصص الصناعي، تسهم في تفسير التفاوت في مستويات التركيز بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

### شكل (1): الإطار المفاهيمي لتفسير أثر تركيز سوق التدقيق على جودة التقارير المالية



المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى الأدبيات السابقة

### مصطلحات الدراسة:

- تركيز سوق مهنة التدقيق: استحواذ عدد قليل من الشركات أو المكاتب على الحصة الأكبر والأهم من إجمالي سوق المهنة والتي يمكن قياسها وفق عدة مؤشرات أهمها نسبة التركيز (Concentration rate) أو عن طريق عدد الشركات التي يتم تدقيقها منسوبة إلى إجمالي عدد الشركات (Number of Assignments). (القرني، 2015)
- شركات التدقيق الأربع الكبرى "Big Four": شركات التدقيق الأربع الكبرى في العالم والتي تستحوذ على الحصة السوقية الأكبر في العالم وهم:
  - Ernst & Young - إرنست ويونغ.
  - Deloitte Touche Tohmatsu - ديلويت أند توتش.
  - PricewaterhouseCoopers - برايس وترهاوس كوبر.
  - KPMG - كي بي أم جي.

- **القطاعات الاقتصادية:** تمثل القطاعات الاقتصادية في هذه الدراسة قطاعات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وهي: قطاع الاستثمار، وقطاع البنوك، وقطاع التأمين، وقطاع الخدمات، وقطاع الصناعة. وتستخدم هذه القطاعات أساساً للمقارنة بين توزيع الحصص السوقية لمكاتب التدقيق ودرجات تركيز سوق التدقيق.

#### الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة سوق التدقيق من جوانب متعددة ترتبط بخصائص مكاتب التدقيق، ومحددات التركيز السوقي، وآثاره في الجودة والمنافسة. وبناءً على موضوع الدراسة وأهدافها، جرى تصنيف الأدبيات ذات الصلة إلى ثلاثة محاور رئيسية: خصائص مكاتب التدقيق والميزة التنافسية، وتركيز سوق التدقيق ومحدداته، وآثار تركيز السوق على الجودة والمنافسة. ويتيح هذا التصنيف عرض الأدبيات وتحليلها بصورة مترابطة، بما يساعد على تحديد موقع الدراسة الحالية والفجوة البحثية التي تستهدف معالجتها.

#### المحور الأول: الدراسات المتعلقة بخصائص مكاتب التدقيق والميزة التنافسية

تُعد خصائص مكاتب التدقيق من أكثر الموضوعات حضوراً في أدبيات التدقيق، لما لها من دور في تشكيل القدرة التنافسية للمكاتب وتعزيز موقعها داخل السوق. وانطلقت العديد من الدراسات من فرضية مفادها أن المكاتب التي تمتلك موارد مهنية وتنظيمية متميزة تكون أكثر قدرة على تقديم خدمات ذات جودة مرتفعة، الأمر الذي يعزز قدرتها على اجتذاب العملاء والمحافظة عليهم.

وفي هذا السياق، أكدت الدراسات أهمية التخصص المهني والتأهيل العلمي والعملي للمراجعين باعتبارهما من العوامل التي تسهم في رفع جودة الأداء المهني وتعزيز كفاءة خدمات التدقيق. فقد أظهرت نتائج (الحداد، 2008) أن تبني مكاتب التدقيق لاستراتيجيات التخصص المهني في صناعات العملاء يساهم في بناء معرفة متخصصة تساعد في اكتشاف التحريفات الجوهرية وتحليل المخاطر بصورة أكثر فاعلية، بما ينعكس إيجاباً على جودة خدمات التدقيق. كما دعمت دراسة (دبور، 2013) هذا التوجه، حيث بينت أن التخصص الصناعي للمدقق يحد من ممارسات إدارة الأرباح ويعزز جودة المعلومات المحاسبية، وهو ما يشير إلى أن التخصص لا يمثل مجرد سمة مهنية، بل مصدراً لميزة تنافسية قائمة على الخبرة القطاعية.

وفي السياق ذاته، انتقلت الأدبيات إلى التركيز على أثر خصائص مكاتب التدقيق الهيكلية، ولا سيما الحجم والسمعة المهنية، في تعزيز القدرة التنافسية للمكاتب. فقد توصلت دراسة (الجدعاني والعنقري، 2009) إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم المكتب وسمعته المهنية وجودة الأداء المهني، بما يعكس أهمية هذه الخصائص في ترسيخ الثقة في خدمات التدقيق. كما بينت دراسة (عليان، 2010) أن قرارات اختيار المدقق الخارجي في الشركات المدرجة تتأثر بدرجة كبيرة بسمعة المكتب وشهرته

وانتمائه إلى شبكات دولية ومستوى تخصصه المهني، الأمر الذي يوضح أن هذه الخصائص تؤدي دوراً جوهرياً في توجيه الطلب على خدمات التدقيق. وتتسجم هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (عبد الحليم، 2015)، التي أكدت أن جودة الأداء المهني، والالتزام بالمعايير الدولية، وحجم المكتب، والتخصص الصناعي، تمثل عوامل مؤثرة في تعزيز القدرة التنافسية للمدقق الخارجي.

ومع تطور الأدبيات، ازداد الاهتمام بالعلاقة بين الخصائص المهنية للمكاتب والحصة السوقية التي تحققها داخل السوق. ففي البيئة الفلسطينية، أظهرت دراسة (مشتى، 2014) وجود مستويات مرتفعة من التخصص الصناعي بين مكاتب التدقيق، كما بينت أن المكاتب المتخصصة تتمتع بقدرة أكبر على فرض علاوة سعرية على خدماتها، بما يعكس القيمة الاقتصادية للخبرات المتخصصة. كما كشفت دراسة (Aobdia and Shroff, 2017) أن الرقابة التنظيمية الفعالة تسهم في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين في جودة خدمات التدقيق، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الحصة السوقية للمكاتب ومكانتها التنافسية. وبالمثل، أوضحت دراسة (الجردي، 2022) أن السمعة المهنية والحصة السوقية تمثلان من أكثر العوامل تأثيراً في جودة التدقيق، بما يعكس الترابط الوثيق بين المكانة السوقية للمكتب والخصائص المهنية التي يمتلكها.

وفي الاتجاه نفسه، قدمت الأدبيات الحديثة تفسيراً أكثر عمقاً لكيفية تشكل الهيمنة السوقية للمكاتب الكبرى. فقد أوضحت دراسة (Ferguson et al., 2025) أن نمو الشركات الكبرى وتعدد عملياتها التشغيلية عززا الطلب على خدمات التدقيق المتخصصة، الأمر الذي مكن مكاتب التدقيق الكبرى من توسيع حصصها السوقية من خلال الاستثمار في التخصص الصناعي وتطوير الخدمات المهنية وبناء سمعة مؤسسية قوية. وتشير هذه النتائج إلى أن هيمنة بعض المكاتب لا تمثل بالضرورة نتيجة لتراجع المنافسة، بل قد تكون انعكاساً لتراكم مزايا مهنية وتنظيمية واقتصادية عززت قدرتها على اجتذاب العملاء والمحافظة عليهم على المدى الطويل.

وتبعاً لذلك، تتفق الأدبيات السابقة على أن خصائص مكاتب التدقيق، بما في ذلك الحجم والانتماء إلى شبكة تدقيق دولية والسمعة المهنية والخبرات والمؤهلات المهنية والتخصص الصناعي، تمثل مصادر رئيسة للميزة التنافسية في سوق التدقيق، إذ تسهم في تعزيز قدرة المكاتب على استقطاب العملاء والمحافظة عليهم وتوسيع حصصها السوقية. كما تشير الأدلة المتاحة إلى أن هذه الخصائص تؤدي دوراً مهماً في ترسيخ المكانة السوقية للمكاتب الكبرى والدولية، بما يجعلها من العوامل المحتمل إسهامها في تفسير أنماط تركيز سوق التدقيق وإعادة توزيع الحصص السوقية بين المكاتب.

#### المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بتركيز سوق التدقيق ومحدداته

انصب اهتمام هذا المحور على تفسير العوامل المرتبطة بتشكيل تركيز سوق التدقيق وهيمنة عدد محدود من المكاتب على الحصص السوقية، ومدى ارتباط ذلك بخصائص المكاتب والعوامل

المؤثرة في قرارات اختيار المدقق الخارجي. وتشير الأدبيات إلى أن التركيز السوق لا يرتبط فقط ببنية السوق نفسها، بل يتأثر كذلك بخصائص مكاتب التدقيق وقدرتها على بناء مزايا تنافسية تمكنها من استقطاب العملاء والمحافظة عليهم.

وفي هذا السياق، بينت الدراسات التي تناولت أسواق التدقيق العربية وجود مستويات مرتفعة من التركيز وهيمنة واضحة للمكاتب الكبرى على السوق. فقد كشفت دراسة (القرني، 2015) أن الشركات الأربع الكبرى (Big Four) تستحوذ على النصيب الأكبر من سوق التدقيق في المملكة العربية السعودية، كما بينت أن قرارات اختيار المدقق تتأثر بعوامل ترتبط بجودة الخدمة، وسمعة المكتب، وخبرته، وحجمه وإمكاناته المهنية، بما يعزز قدرة عدد محدود من المكاتب على السيطرة على الحصة السوقية. وتدعم هذه النتائج ما توصلت إليه دراسة (سوريال، 2017)، التي أظهرت أن اعتبارات اختيار المدقق الخارجي تمثل أحد العوامل الرئيسية المفسرة لارتفاع مستويات التركيز السوقي، حيث يؤدي تفضيل الشركات لفئة محددة من المكاتب إلى تعزيز هيمنتها على السوق.

واتجهت بعض الدراسات إلى تفسير التركيز من منظور الميزة التنافسية والموارد المتاحة للمكاتب. فقد أوضحت دراسة (عبد الله، 2019) أن اندماج المكاتب الصغيرة يساهم في تعزيز مواردها البشرية والمالية وتوسيع حصتها السوقية، بما يرفع قدرتها على منافسة المكاتب الكبرى ويؤثر في هيكل السوق ومستويات التركيز. وبالمثل، أشارت دراسة (العطاونة، 2016) إلى أن خصائص مكاتب التدقيق، ولا سيما الحجم والسمعة والخبرات والمؤهلات المهنية، تمثل عوامل مؤثرة في تعزيز المكانة التنافسية للمكاتب، بما قد ينعكس على قدرتها على اجتذاب العملاء وتوسيع حصصها السوقية.

ومن زاوية أخرى، أكدت الأدبيات الحديثة أهمية بعض الخصائص الهيكلية لمكاتب التدقيق في تفسير أنماط تركيز السوق. فقد أظهرت دراسة (محمد، 2020) وجود مستويات مرتفعة من التركيز في قطاع البنوك المصرية، مع هيمنة واضحة للمكاتب المرتبطة بالشبكات الدولية، بما يعكس أثر الارتباط الدولي في تعزيز المكانة السوقية للمكاتب. كما أوضحت دراسة (Liu, 2024) أن تأثير حجم مكتب التدقيق على جودة التدقيق يتباين باختلاف درجة تركيز السوق، بما يشير إلى وجود تفاعل وثيق بين خصائص المدقق وهيكل السوق. وفي الاتجاه نفسه، بينت دراسة (Buulolo et al., 2025) أن جودة التدقيق تمثل أحد العوامل التي قد تساهم في زيادة تركيز السوق، نتيجة ميل الشركات إلى التعاقد مع المكاتب ذات الجودة المرتفعة، الأمر الذي يعزز حصصها السوقية ومكانتها التنافسية.

وتشير مجمل هذه الدراسات إلى أن أسواق التدقيق في العديد من الدول تتسم بمستويات مرتفعة من التركيز، مدفوعة بهيمنة المكاتب الكبرى والمكاتب المرتبطة بالشبكات الدولية. كما تؤكد أن خصائص مكاتب التدقيق، وما يرتبط بها من موارد مهنية وقدرات تنظيمية وسمعة سوقية، تؤدي دوراً مهماً في إعادة توزيع الحصة السوقية وتعزيز المكانة التنافسية للمكاتب. ومع ذلك، ما تزال

الأدلة المتعلقة بالدور المباشر والمتكامل لهذه الخصائص في تشكيل تركيز سوق التدقيق محدودة، وهو ما يبرز الحاجة إلى تطوير نماذج تفسيرية أكثر شمولاً لفهم محددات التركيز السوقي والعوامل المؤثرة فيه.

### المحور الثالث: الدراسات المتعلقة بآثار تركيز سوق التدقيق على الجودة والمنافسة

ركزت الدراسات في هذا المحور على النتائج المترتبة على تركيز سوق التدقيق، ولا سيما تأثيره في جودة التدقيق ومستوى المنافسة داخل السوق. وقد انطلقت معظم الدراسات في هذا المجال من فرضيتين متعارضتين، الأولى تفترض أن التركيز قد يسهم في تحسين جودة التدقيق نتيجة ما تتمتع به المكاتب الكبرى من موارد وخبرات وسمعة مهنية، بينما تفترض الثانية أن هيمنة عدد محدود من المكاتب قد تؤدي إلى إضعاف المنافسة وتعزيز القوة السوقية بما ينعكس سلباً على جودة الخدمات.

وفي هذا السياق، قدمت الأدبيات الدولية أدلة متباينة بشأن أثر التركيز على جودة التدقيق. فقد أظهرت دراسة (Francis et al., 2013) أن هيمنة الشركات الأربع الكبرى (Big Four) على السوق ترتبط بتحسين جودة الأرباح المدققة، إلا أن زيادة التركيز داخل هذه المجموعة نفسها قد تؤدي إلى تراجع الجودة نتيجة اختلال التوازن في الحصة السوقية بين المكاتب الكبرى. وتتسجم هذه النتيجة جزئياً مع ما توصلت إليه دراسة (Alismail et al., 2026)، التي بينت أن ارتفاع مستويات التركيز في السوق الأسترالي ارتبط بتحسين جودة التدقيق وانخفاض ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما فُسر بقدرة المكاتب الكبرى على توظيف موارد وخبرات متخصصة تدعم استقلالية المدقق وجودة مخرجاته المهنية. كما توصلت دراسة (Anticha et al., 2026) إلى نتائج مشابهة في بيئة التدقيق الشرعي، حيث تبين أن تركيز السوق يؤثر إيجابياً في جودة التدقيق نتيجة الاستفادة من الإمكانيات المهنية والتنظيمية للمكاتب الكبرى.

وفي المقابل، قدمت دراسات أخرى أدلة تشير إلى وجود آثار سلبية محتملة للتركيز أو ضعف المنافسة على جودة التدقيق. فقد أوضحت دراسة (Gunn et al., 2019) أن ارتفاع التركيز داخل مجموعة الشركات الأربع الكبرى قد يقترن بزيادة أتعاب التدقيق دون تحسن مماثل في الجودة، بما يعكس أثر القوة السوقية للمكاتب المهيمنة. كما بينت دراسة (Hui, 2024) أن تركيز السوق يؤثر سلباً في جودة التدقيق، وإن كان من الممكن الحد من هذا الأثر من خلال وجود لجان مراجعة تتمتع بخبرة مالية ومهنية مرتفعة. وتدعم هذه النتائج ما توصلت إليه دراسة (Pan et al., 2023)، التي قدمت دليلاً شبه تجريبي على أن زيادة المنافسة في سوق التدقيق قد تؤدي إلى تراجع جودة التدقيق، عندما تدفع الضغوط التنافسية المدققين إلى إعطاء أهمية أكبر للاحتفاظ بالعملاء مقارنة بالاعتبارات المرتبطة بالاستقلالية المهنية والتحفيز المهني، بما يعكس الطبيعة المعقدة للعلاقة بين المنافسة وجودة التدقيق. كما أظهرت دراسة (Numan, 2012) أن زيادة الضغط التنافسي بين مكاتب التدقيق ترتبط

بانخفاض جودة التدقيق، مؤكدة أن الموقع التنافسي للمكتب قد يكون أكثر تأثيراً من بعض الخصائص المهنية في تفسير جودة المخرجات.

ومن جانب آخر، كشفت بعض الدراسات أن آثار تركيز السوق لا يمكن تفسيرها بمعزل عن الخصائص المؤسسية والتنظيمية للسوق ذاته. فقد أوضحت دراسة (Liu, 2024) أن العلاقة بين حجم مكتب التدقيق وجودة التدقيق تتأثر بدرجة تركيز السوق، حيث تختلف قدرة المكاتب الكبرى على تقديم خدمات عالية الجودة تبعاً لمستوى المنافسة السائد داخل السوق. كما بينت دراسة (Ibrahim et al., 2025) أن التفاعل بين هيكل السوق وتأخر إصدار تقرير التدقيق يؤثر في جودة التقارير المالية، بما يشير إلى أن آثار التركيز تتداخل مع عدد من العوامل التنظيمية والمهنية الأخرى.

وتكشف مجمل الأدبيات السابقة عن عدم وجود توافق حاسم بشأن آثار تركيز سوق التدقيق، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن التركيز قد يعزز جودة التدقيق من خلال ما توفره المكاتب الكبرى من خبرات وموارد متخصصة، في حين تحذر دراسات أخرى من آثاره السلبية على المنافسة واستقلالية المدقق نتيجة تنامي القوة السوقية للمكاتب المهيمنة. ويعكس هذا التباين استمرار الجدل الأكاديمي والتنظيمي حول انعكاسات التركيز على كفاءة سوق التدقيق وجودة مخرجاته المهنية، بما يبرز أهمية توجيه الاهتمام نحو فهم العوامل والخصائص التي تسهم في تشكيل هذا التركيز وتفسير اختلاف مستوياته بين الأسواق المختلفة.

يتضح من استقراء الأدبيات السابقة وجود ثلاثة اتجاهات رئيسية في دراسة سوق التدقيق، فقد ركز الاتجاه الأول على خصائص مكاتب التدقيق، مثل الحجم والانتماء إلى شبكة تدقيق دولية والسمعة المهنية والخبرات والمؤهلات المهنية والتخصص الصناعي، وعلاقتها بجودة التدقيق وقرارات اختيار المدقق، واهتم الاتجاه الثاني بقياس مستويات تركيز سوق التدقيق وتحليل محدّداته، في حين تناول الاتجاه الثالث انعكاسات التركيز على جودة التدقيق والتقارير المالية والمنافسة وأتاعب التدقيق.

وعلى الرغم من الإسهامات المهمة لهذه الدراسات، فإن خصائص مكاتب التدقيق وتركيز السوق عولجا في الغالب ضمن مسارات بحثية منفصلة، بينما ظلت الأدلة التي تختبر خصائص المكاتب بوصفها محدّدات مباشرة لتركيز سوق التدقيق محدودة نسبياً. كما ركزت العديد من الدراسات على خصائص محددة بصورة منفردة أو على نتائج التركيز وآثاره، دون تطوير إطار تفسيري متكامل يوضح كيفية إسهام مجموعة من الخصائص المهنية والتنظيمية في تشكيل الحصة السوقية بين مكاتب التدقيق. ويزداد هذا القصور وضوحاً في الأسواق الناشئة والبيئات العربية التي ما تزال محدودة التمثيل في الأدبيات السابقة.

وتتجلى هذه الفجوة بصورة أوضح في البيئة الفلسطينية، حيث انصرفت الدراسات السابقة إلى موضوعات مثل اختيار المدقق الخارجي، والتخصص الصناعي، وجودة التدقيق، دون تقديم تحليل

متكامل لدور خصائص مكاتب التدقيق في تفسير تركيز السوق. كما لم تحط الاختلافات القطاعية في هذه العلاقة باهتمام بحثي كافٍ، على الرغم من التباين الملحوظ في طبيعة الأنشطة الاقتصادية ومتطلبات التدقيق بين القطاعات المختلفة. وانطلاقاً من ذلك، تختبر الدراسة الحالية أثر مجموعة من خصائص مكاتب التدقيق، تشمل الحجم والانتماء إلى شبكة تدقيق دولية والسمعة المهنية والخبرات والمؤهلات المهنية والتخصص الصناعي، في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين، مع تحليل الاختلافات القطاعية لهذه العلاقة بين الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

وتسهم الدراسة في تطوير أدبيات سوق التدقيق من خلال ثلاثة جوانب مترابطة. أولاً، التحول من التركيز على نتائج التركيز وآثاره إلى تحليل محدثاته المهنية والتنظيمية. ثانياً، اختبار الأثر النسبي والمشارك لخصائص مكاتب التدقيق ضمن نموذج تفسيري متكامل، بدلاً من دراسة كل خاصية بصورة منفصلة. ثالثاً، تقديم أدلة تطبيقية من البيئة الفلسطينية مدعومة بتحليل قطاعي مقارنة، بما يوسع المعرفة المتاحة حول محدثات تركيز سوق التدقيق في الأسواق الناشئة والبيئات العربية محدودة التمثيل في الأدبيات السابقة.

### الإطار النظري للدراسة

يستند الإطار النظري للدراسة إلى محورين مترابطين، يتناول الأول تركيز سوق التدقيق من حيث المفهوم والمؤشرات والعوامل المرتبطة به، ويعرض الثاني خصائص مكاتب التدقيق محل الدراسة، والمتمثلة في الحجم والانتماء إلى شبكات التدقيق الدولية والسمعة المهنية والخبرات والمؤهلات المهنية والتخصص الصناعي، مع تناول العلاقة بين هذه الخصائص وتركيز سوق التدقيق الخارجي، بما يؤسس لفهم العلاقة بين متغيرات الدراسة وتفسيرها.

### أولاً: ماهية تركيز سوق خدمات التدقيق

#### 1. مفهوم تركيز السوق

يُعد تركيز السوق من المفاهيم الأساسية في الأدبيات الاقتصادية والمحاسبية، نظراً لدوره في تفسير هيكل السوق ومستوى المنافسة بين الشركات. ويشير المفهوم بصورة عامة إلى درجة سيطرة عدد محدود من الشركات على الحصة الأكبر من النشاط الاقتصادي داخل سوق معين. فقد عرفت دراسة (Caban-Garcia & Cammack, 2009) بأنه "استحواذ الكيانات كبيرة الحجم على حصة كبيرة من السوق"، في حين ركزت دراسة (Möller & Höllbacher, 2009) على كونه "عملية تكتل للقوى الاقتصادية داخل القطاعات المختلفة". كما يشير موقع (Investopedia for Advisors) ("Investopedia.com") إلى أن تركيز السوق يتمثل في "سيطرة عدد محدود من الشركات على الجزء الأكبر من الإنتاج أو المبيعات، بما يعكس حجمها وتأثيرها مقارنة ببقية الشركات في السوق".

وترتبط درجة التركيز ارتباطاً وثيقاً بمستوى المنافسة، إذ تعكس المستويات المنخفضة من التركيز أسواقاً أكثر تنافسية، بينما تشير المستويات المرتفعة إلى هيمنة عدد محدود من الشركات واقترب السوق من نمط احتكار القلة (Oligopoly). ويُقاس التركيز عادةً من خلال الحصة السوقية للشركات الكبرى، بما يسمح بتقييم درجة الهيمنة وهيكل المنافسة داخل السوق. وبناءً على ذلك، يمكن تعريف تركيز السوق بأنه مدى سيطرة عدد محدود من الشركات على النشاط الاقتصادي في سوق معين، بما يجعله مؤشراً رئيساً لتحليل هيكل السوق وتقييم مستوى المنافسة فيه.

## 2. مفهوم تركيز سوق خدمات التدقيق

يُعد تركيز سوق خدمات التدقيق من المفاهيم الرئيسية في الأدبيات المحاسبية، إذ يعكس مدى هيمنة عدد محدود من مكاتب التدقيق على الحصة الأكبر من السوق، وما يترتب على ذلك من آثار على مستوى المنافسة وهيكل السوق. وقد عرفتته دراسة (محمد، 2020) بأنه "استحواذ عدد محدود من مكاتب التدقيق، ولا سيما المكاتب المرتبطة بالشبكات الدولية والشركات الأربع الكبرى (Big Four)، على الحصة الأكبر من السوق نتيجة ما تمتلكه من موارد بشرية وفنية وتكنولوجية وخبرات متخصصة". كما عرفتته دراسة (رضوان وآخرون، 2017) بأنه "سيطرة عدد محدود من شركات التدقيق على النصيب الأكبر من السوق"، وهو ما يتقاطع مع ما أشارت إليه دراسة (سوريال، 2017) من أن هذا التركيز قد يقود إلى أوضاع احتكارية أو شبه احتكارية في سوق خدمات التدقيق. ومن منظور قياسي، ربطت دراسة (الجرد، 2022) مفهوم التركيز بالحصة السوقية لمكتب التدقيق، والتي يمكن قياسها بعدد عمليات التدقيق المنفذة خلال فترة معينة، في حين أكدت دراسة (جمعة، 2009) أن التركيز يعكس هيمنة عدد محدود من المكاتب على السوق بما يعزز خصائص احتكار القلة.

وبناءً على ذلك، يمكن تعريف تركيز سوق خدمات التدقيق بأنه هيمنة عدد محدود من مكاتب التدقيق على الحصة الأكبر من السوق، بما يمنحها قدرة مؤثرة على مستوى المنافسة واتجاهات السوق. ويُعد هذا المفهوم أداة أساسية لتحليل هيكل سوق التدقيق وفهم ديناميكياته وآثاره المحتملة على جودة الخدمات المهنية والأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك مستخدمو التقارير المالية ومكاتب التدقيق الأصغر.

## 3. صور تركيز سوق خدمات التدقيق

تشير دراسة (محمد، 2020) إلى أن تركيز سوق خدمات التدقيق لا يقتصر على نمط واحد، بل يتخذ عدة صور تعكس طبيعة توزيع الحصة السوقية ومستوى المنافسة بين مكاتب التدقيق، ومن أبرزها تركيز حجم الأعمال من خلال استحواذ عدد محدود من المكاتب على معظم عقود التدقيق، وتركيز كبار العملاء عبر هيمنة عدد محدود من المكاتب على تدقيق الشركات الكبرى، وتركيز الإيرادات الناتج عن استحواذ هذه المكاتب على الحصة الأكبر من أتعاب التدقيق، إضافة إلى التركيز

القطاعي الذي يتمثل في سيطرة عدد محدود من المكاتب على قطاعات اقتصادية معينة، بما يمنحها ميزة التخصص الصناعي مقارنة بالمنافسين.

وفي ضوء ذلك، يتضح أن تركيز سوق خدمات التدقيق يمثل ظاهرة متعددة الأبعاد، إذ قد يظهر في صورة واحدة أو من خلال تداخل عدة صور في الوقت نفسه، لا سيما في الأسواق التي تهيمن عليها مكاتب التدقيق الكبرى ذات الارتباطات الدولية. ويزداد هذا النمط وضوحاً في ظل سيطرة الشركات الأربع الكبرى (Big Four)، التي تمتد هيمنتها إلى مختلف مكونات السوق، سواء من حيث العملاء أو الإيرادات أو التخصصات القطاعية. وبناءً على ذلك، يعكس تركيز سوق خدمات التدقيق طبيعة هيكلية مركبة لا تقتصر على السيطرة على الحصة السوقية فحسب، وإنما تشمل مجموعة من المزايا التنافسية التي تعزز من نفوذ المكاتب المهيمنة وتؤثر في مستوى المنافسة داخل السوق.

#### 4. مؤشرات قياس تركيز سوق التدقيق

اتجهت الأدبيات المحاسبية إلى تصنيف مقاييس تركيز سوق خدمات التدقيق إلى نوعين رئيسيين، هما: المقاييس المباشرة المعتمدة على الحصص السوقية الفعلية، والمقاييس غير المباشرة التي تعتمد على بدائل للقياس مثل إجمالي الأصول والإيرادات وعدد العملاء، وذلك بهدف تقديم تصور شامل لهيكل السوق ومستوى المنافسة. وذلك على النحو التالي:

##### أولاً: مدخل المقاييس المباشرة:

يعتمد هذا المدخل على البيانات المباشرة لمكاتب وشركات التدقيق، ولا سيما آتاعاب التدقيق، لقياس درجة التركيز من خلال تحليل الحصص السوقية لمكاتب التدقيق وتحديد مدى هيمنة المكاتب الكبرى. وقد أشارت الأدبيات إلى عدد من المؤشرات الشائعة في هذا الإطار، من أبرزها: (Wesson, 2021)

- **معامل جيني ("Gini-coefficient" "GI") المنبثق من منحني لورنز لعدالة التوزيع (Lorenz curve):** يرتبط معامل جيني ارتباطاً وثيقاً بمنحني لورنز لعدالة التوزيع، ويقاس مستوى عدم المساواة في توزيع الحصص السوقية بين شركات التدقيق، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد، حيث تشير القيمة الأعلى إلى ارتفاع درجة التركيز. (Mališ and Brozović, 2015)
- **مؤشر الاحتكار - هيرفيندال هيرشمان ("Herfindahl-Hirschmann Index" "HHI"):** يعكس توزيع الحصص السوقية بين شركات التدقيق، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد، حيث تعبر القيم المرتفعة عن سوق عالية التركيز، في حين تشير القيم المنخفضة إلى بيئة أكثر تنافسية. (Investopedia for Advisors "Investopedia.com")
- **معدل التركيز ("Concentration Rate" "CR"):** يمثل الحصة السوقية المجمعة لعدد محدد من الشركات، ويعد من أكثر المقاييس استخداماً، حيث تشير القيم المرتفعة إلى زيادة التركيز وانخفاض مستوى المنافسة. (Velte and Stiglbauer, 2012)

- تميز الدراسة بين ثلاثة مفاهيم في تحليل هيكل سوق التدقيق. يشير تركيز السوق إلى الحصة المجمعة لأكبر أربعة مكاتب تدقيق فعلياً، ويقاس بمؤشر (CR<sub>4</sub>)، بصرف النظر عن انتمائها إلى شبكات دولية. أما هيمنة الشركات الأربع الكبرى (Big Four)، فتعبر عن الحصة المجمعة للمكاتب المنتمة إلى هذه الشبكات، في حين تشير هيمنة مكتب واحد إلى استحواذ مكتب معين على حصة تفوق بوضوح حصص منافسيه، ويُستدل عليها بالحصة الفردية أو مؤشر (CR<sub>1</sub>). وبناءً عليه، لا تعني القيمة المرتفعة لمؤشر (CR<sub>4</sub>) بالضرورة أن المكاتب الأربعة المشمولة فيه تنتمي جميعها إلى (Big Four)، كما لا توضح كيفية توزيع الحصص بينها، فقد تعكس تقارب حصصها أو هيمنة مكتب واحد. لذلك، حللت الدراسة قيم (CR<sub>4</sub>) بالاقتران مع الحصص الفردية ومؤشر (HHI)، للتمييز بين التركيز الجماعي وعدم التكافؤ الداخلي في توزيع الحصص السوقية.
- ثانياً: مدخل المقاييس البديلة:

يُستخدم هذا المدخل في حال عدم توافر بيانات مباشرة عن أتعاب أو إيرادات مكاتب التدقيق، حيث يعتمد الباحثون على بدائل مستمدة من البيانات الفعلية للشركات، مثل إجمالي الأصول أو الإيرادات أو عدد العملاء، وذلك لتقدير الحصص السوقية لمكاتب التدقيق بصورة غير مباشرة، بما يتيح تحليل طبيعة المنافسة وهيكل السوق في بيئة نقص البيانات.

#### ثانياً: خصائص مكاتب التدقيق ودورها في تشكيل الميزة التنافسية والحصص السوقية

يرتبط تركيز سوق التدقيق ارتباطاً وثيقاً بالخصائص المهنية والتنظيمية لمكاتب التدقيق، لما تؤديه من دور في تعزيز قدرتها التنافسية واستقطاب العملاء والمحافظة عليهم، ومن ثم التأثير في توزيع الحصص السوقية وهيكل المنافسة. وفي هذا السياق، حددت الأدبيات مجموعة من الخصائص الرئيسية المفسرة للتفاوت بين المكاتب، تشمل الحجم والانتماء إلى شبكة تدقيق دولية والسمعة المهنية والخبرات والمؤهلات المهنية والتخصص الصناعي. وانطلاقاً من ذلك، يستعرض هذا المبحث الأسس النظرية لهذه الخصائص ودورها في تشكيل القدرة التنافسية لمكاتب التدقيق وحصصها السوقية.

#### 1. حجم مكتب التدقيق

يعد حجم مكتب التدقيق أحد أكثر الخصائص المهنية ارتباطاً بالقدرة التنافسية للمكاتب وهيكل سوق التدقيق. وتنطلق الأدبيات المحاسبية من افتراض أن المكاتب الأكبر حجماً تمتلك موارد بشرية وفنية وتنظيمية أكثر تمكنها من تقديم خدمات تدقيق ذات جودة مرتفعة وبدرجة أعلى من الكفاءة والاعتمادية، الأمر الذي يعزز قدرتها على استقطاب العملاء والمحافظة عليهم مقارنة بالمكاتب الأصغر حجماً (العطاونة، 2016، القضاة وآخرون، 2017). ويوفر الحجم للمكتب مزايا تنافسية متعددة، من أبرزها توافر كوادر مهنية متخصصة، والقدرة على الاستثمار في التدريب والتقنيات الحديثة، والمرونة في إدارة عدد كبير من عمليات التدقيق في الوقت ذاته. كما تتمتع المكاتب الكبرى

بدرجة أعلى من السمعة والمصداقية، ما يجعل الشركات، وخاصة الكبيرة والمدرجة في الأسواق المالية، أكثر ميلاً للتعاقد معها بهدف تعزيز ثقة المستثمرين والأطراف ذات العلاقة في التقارير المالية الصادرة عنها (خشارمة والعمرى، 2001، محمدي وعثمان، 2021).

وفي هذا السياق، تشير الأدبيات إلى أن حجم مكتب التدقيق يمثل أحد المحددات الرئيسية لتركيز سوق التدقيق، حيث يؤدي تفضيل الشركات للمكاتب الكبرى إلى تعزيز حصصها السوقية وإعادة توزيع الطلب على خدمات التدقيق لصالحها. كما أن امتلاك هذه المكاتب لموارد بشرية وفنية متقدمة يمكنها من توسيع قاعدة عملائها والمحافظة على موقع تنافسي قوي داخل السوق، بما ينعكس في النهاية على درجة التركيز (سوريال، 2017، فوده وآخرون، 2018). كما أوضحت الأدبيات أن قياس حجم مكتب التدقيق لا يقتصر على عدد العاملين فيه، وإنما يشمل مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، مثل عدد العملاء، وعدد الشركاء والمدققين، والحصة السوقية من أتعاب التدقيق، وانتشار الفروع، ومدى الارتباط بشبكات أو مكاتب تدقيق دولية، إضافة إلى توافر الخبرات والتخصصات المهنية المختلفة (مجاهد، 2001، فوده وآخرون، 2018). وبناءً على ما سبق، يُتوقع أن يسهم حجم مكتب التدقيق في تعزيز القدرة التنافسية والحصة السوقية للمكتب من خلال ما يوفره من موارد وإمكانات مهنية وتنظيمية، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع مستويات تركيز سوق التدقيق.

## 2. الانتماء إلى شبكة أو شركة تدقيق دولية

يُعد الانتماء إلى شبكة أو شركة تدقيق دولية من الخصائص المهنية التي تمنح مكاتب التدقيق مزايا تنافسية مهمة داخل سوق التدقيق. فمع تزايد تعقيد بيئة الأعمال واتساع نطاق تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والتدقيق، أصبحت الشركات، وخاصة المدرجة في الأسواق المالية، أكثر ميلاً للتعاقد مع المكاتب المرتبطة بشبكات دولية لما تمتلكه من خبرات متخصصة وموارد فنية وتكنولوجية متقدمة (عبد الله، 2019، Rama and Read, 2006). ويوفر هذا الارتباط للمكاتب إمكانية الاستفادة من برامج التدريب المهني، وتبادل المعرفة والخبرات، والوصول إلى منهجيات تدقيق متطورة ومعايير رقابة جودة موحدة، الأمر الذي يعزز من كفاءة الخدمات المقدمة ويرفع مستوى الثقة في التقارير المالية التي تقوم بتدقيقها. كما يضيف الانتماء الدولي سمعة مهنية ومصداقية أكبر على المكتب، وهو ما يدفع العديد من الشركات إلى تفضيل التعاقد مع هذه المكاتب باعتبارها أكثر قدرة على تلبية المتطلبات التنظيمية والرقابية وتقديم خدمات تدقيق عالية الجودة (أبو هارجه، 2000، العطاونة، 2016).

وتشير الأدبيات إلى أن هذه المزايا تنعكس بصورة مباشرة على المكانة السوقية للمكاتب المرتبطة بالشبكات الدولية، حيث تتمتع بقدرة أكبر على اجتذاب العملاء والمحافظة عليهم مقارنة بالمكاتب المحلية غير المرتبطة دولياً. كما أظهرت العديد من الدراسات وجود مستويات مرتفعة من

التركز السوقي في الأسواق التي تهيمن عليها مكاتب التدقيق الدولية، ولا سيما الشركات الأربع الكبرى (Big Four)، نتيجة ما تمتلكه من موارد تنظيمية وفنية تعزز قدرتها التنافسية وحصصها السوقية (القرني، 2015، محمد، 2020). وبناءً على ما سبق، يُتوقع أن يسهم الانتماء إلى شبكة أو شركة تدقيق دولية في تعزيز القدرة التنافسية والحصص السوقية لمكتب التدقيق، بما يدعم قدرته على اجتذاب العملاء والمحافظة عليهم ويسهم في زيادة مستويات تركيز سوق التدقيق.

### 3. السمعة المهنية لمكتب التدقيق

تُعد السمعة المهنية من أهم الأصول غير الملموسة التي تمتلكها مكاتب التدقيق، ومن أكثر العوامل تأثيراً في قرارات اختيار المدقق الخارجي. وتشأ السمعة المهنية نتيجة تراكم الخبرات وجودة الأداء المهني والالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية عبر الزمن، الأمر الذي يجعلها مؤشراً مهماً على جودة الخدمات التي يقدمها المكتب وقدرته على الوفاء بتوقعات العملاء والأطراف ذات العلاقة (فاضل ومحمود، 2015، إبراهيم، 2008). وتشير الأدبيات إلى وجود علاقة وثيقة بين السمعة المهنية وجودة التدقيق، حيث تسعى مكاتب التدقيق ذات السمعة المرتفعة إلى المحافظة على مكانتها المهنية من خلال تقديم خدمات عالية الجودة والحد من المخاطر المهنية والقانونية التي قد تؤثر سلباً في صورتها لدى العملاء والسوق. وفي المقابل، ينظر مستخدمو القوائم المالية إلى السمعة المهنية باعتبارها مؤشراً على موثوقية خدمات التدقيق ومستوى الثقة الذي يمكن منحه للتقارير المالية المدققة. (حسن، Jayanthi et al., 2005, 1998)

كما تؤثر السمعة المهنية بصورة مباشرة في القدرة التنافسية لمكتب التدقيق، حيث تميل الشركات إلى التعاقد مع المكاتب التي تتمتع بمكانة مهنية قوية لما يضيفه اسمها من مصداقية على القوائم المالية ويسهم في تعزيز ثقة المستثمرين ومستخدمي المعلومات المالية. ونتيجة لذلك، تتمكن المكاتب ذات السمعة المرتفعة من اجتذاب عدد أكبر من العملاء والمحافظة عليهم، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز حصصها السوقية مقارنة بالمكاتب الأقل شهرة (العطاونة، 2016، سوريال، 2017). وتشكل السمعة المهنية للمكتب من مجموعة من العوامل المتداخلة، لعل من أبرزها الالتزام بالمعايير المهنية وقواعد السلوك المهني، وجودة الأداء، والخبرة المتراكمة، وفعالية نظم رقابة الجودة، وطبيعة الدعاوى أو الجزاءات المهنية المرتبطة بالمكتب، إضافة إلى علاقاته المهنية وارتباطاته المؤسسية داخل السوق (راضي، 1998). وبناءً على ما سبق، يُتوقع أن تسهم السمعة المهنية في تعزيز القدرة التنافسية والحصص السوقية لمكتب التدقيق، حيث تؤدي السمعة المرتفعة إلى زيادة الطلب على خدمات المكتب وتعزيز قدرته على استقطاب العملاء والمحافظة عليهم. الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع مستويات تركيز سوق التدقيق من خلال تعزيز المكانة السوقية للمكاتب الأكثر شهرة مقارنة بغيرها من المكاتب.

#### 4. الخبرات والمؤهلات المهنية لمكتب التدقيق

تُعد الخبرة والمؤهلات المهنية من الموارد الجوهرية التي تحدد جودة الأداء المهني لمكاتب التدقيق وقدرتها على تقديم خدمات تدقيق عالية الكفاءة. وتشير الأدبيات إلى أن الخبرة المهنية تمثل المعرفة المتراكمة والقدرة على التعامل مع المهام المعقدة واتخاذ الأحكام المهنية السليمة استناداً إلى الفهم المتعمق للمعايير المحاسبية والتدقيقية وطبيعة أنشطة العملاء (المقطري، 2011، يوسف، 2011). وترتبط كفاءة مكاتب التدقيق بمستوى التأهيل العلمي والمهني للعاملين فيها، ومدى استثمارها في التدريب والتطوير المهني المستمر، بما يضمن مواكبة التطورات في المعايير المحاسبية والتدقيقية والتشريعات المنظمة للمهنة. كما تسهم الخبرة المتراكمة في تحسين قدرة المدققين على تقييم المخاطر واكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية وجمع الأدلة المناسبة لإصدار رأي مهني موثوق، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة التدقيق وكفاءة الأداء المهني (عبد العزيز، 2016، الكاسح وبلعيد، 2020).

كما تؤدي الخبرة والمؤهلات المهنية دوراً مهماً في تعزيز القدرة التنافسية لمكاتب التدقيق، حيث تميل الشركات إلى التعاقد مع المكاتب التي تمتلك كوادراً مؤهلاً وخبرات متخصصة في القطاعات التي تعمل بها. ويزداد هذا التوجه في الصناعات التي تتسم بدرجة عالية من التعقيد أو تخضع لمتطلبات تنظيمية ورقابية خاصة، حيث تصبح الخبرة القطاعية والمعرفة المتخصصة عنصراً حاسماً في اختيار المدقق الخارجي (البكوري، 2014، Elder et al., 2015). وتشير الأدبيات إلى أن قياس الخبرة والمؤهلات المهنية لا يقتصر على عدد سنوات الممارسة، وإنما يشمل مجموعة من المؤشرات، مثل المؤهلات العلمية والمهنية، وسنوات الخبرة، وبرامج التدريب والتطوير، ومستويات الإشراف المهني، وطبيعة العملاء والصناعات التي خدمها المكتب. كما تعكس هذه المؤشرات قدرة المكتب على توفير خدمات تدقيق تتسم بالكفاءة والاتساق والجودة المهنية (بخيت، 2004، قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات الفلسطيني رقم 9 لسنة 2004).

وفي هذا السياق، تتمتع المكاتب التي تضم كوادراً مهنية ذات خبرات ومؤهلات مرتفعة بقدرة أكبر على استقطاب العملاء والمحافظة عليهم، نتيجة ما تتمتع به من سمعة مهنية ومعرفة فنية متخصصة تعزز ثقة الشركات ومستخدمي القوائم المالية بخدماتها. ومن ثم، يمكن للخبرة والمؤهلات المهنية أن تسهم بصورة غير مباشرة في تعزيز الحصة السوقية للمكتب مقارنة بالمكاتب الأقل خبرة أو تأهيلاً. وبناءً على ما سبق، يُتوقع أن تسهم الخبرة والمؤهلات المهنية في تعزيز القدرة التنافسية والحصة السوقية لمكتب التدقيق، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع مستويات تركيز سوق التدقيق. حيث تسهم الكفاءات المهنية المتخصصة والخبرات المتراكمة في تعزيز جاذبية المكتب للعملاء وزيادة فرص اختياره

لتقديم خدمات التدقيق. ومن ثم، يُتوقع أن تؤدي زيادة مستوى الخبرة والتأهيل المهني إلى تعزيز الحصة السوقية للمكتب والمساهمة في ارتفاع مستويات تركيز سوق التدقيق.

##### 5. التخصص الصناعي لمكتب التدقيق

يُعد التخصص الصناعي أحد المصادر المهمة للقوة التنافسية لمكاتب التدقيق، إذ يتيح لها تطوير معرفة متعمقة بطبيعة الأنشطة الاقتصادية للعملاء والمعايير المحاسبية والمتطلبات الرقابية الخاصة بكل قطاع. وقد تزايد الاهتمام بالتخصص الصناعي خلال العقود الأخيرة نتيجة تعقد بيئة الأعمال وتنوع المتطلبات التنظيمية وتزايد الحاجة إلى خدمات تدقيق أكثر تخصصاً وجودة (عوض، 2006، كلاب، 2018). وتشير الأدبيات إلى أن المعرفة القطاعية المتخصصة تعزز قدرة المدقق على طبيعة نشاط العميل، وتقييم مخاطر التدقيق بدقة، واختيار الإجراءات الملائمة لاكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية. كما يساهم في تطوير المعرفة المتراكمة بطبيعة النشاط الاقتصادي والأنظمة التشغيلية واللوائح المنظمة للقطاع، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة التدقيق وكفاءة الأداء المهني. (كلاب، 2018، عبد العزيز، 2016)

ويحقق التخصص الصناعي أيضاً مزايا تشغيلية وتسويقية مهمة لمكاتب التدقيق، إذ يساهم تراكم الخبرة داخل قطاع معين إلى تحسين كفاءة تنفيذ مهام التدقيق، وخفض تكاليفها، وتعزيز السمعة المهنية للمكتب وقدرته على استقطاب عملاء جدد من القطاع نفسه. ولذلك، غالباً ما تحقق المكاتب المتخصصة حصصاً سوقية أكبر مقارنة بالمكاتب غير المتخصصة، لا سيما في القطاعات التي تتطلب معرفة فنية أو تنظيمية متقدمة (Chen and Ma, 2014, Mayhew and Wilkins, 2003). وفي هذا السياق، تقاس درجة التخصص الصناعي عادة استناداً إلى الحصة السوقية لمكتب التدقيق داخل قطاع معين، أو بنسبة أعمال القطاع إلى إجمالي محفظة عملائه. وبناءً عليه، تعد الحصة السوقية القطاعية المرتفعة مؤشراً على تراكم المعرفة والخبرة المتخصصة لدى المكتب في ذلك القطاع. (Neal and Riley, 2004, Caswell et al., 1995). وعليه، يُتوقع أن يعزز التخصص الصناعي القدرة التنافسية لمكتب التدقيق والطلب على خدماته داخل القطاع، بما يساهم في توسيع حصته السوقية. ومن ثم، قد يؤدي ارتفاع مستويات التخصص الصناعي لدى عدد محدود من المكاتب إلى زيادة درجة تركيز سوق التدقيق.

وفي ضوء ما سبق، يتبين أن خصائص مكاتب التدقيق، المتمثلة في الحجم والانتماء إلى شبكة تدقيق دولية والسمعة المهنية والخبرات والمؤهلات المهنية والتخصص الصناعي، تمثل موارد استراتيجية تؤثر في قدرتها على تقديم الخدمات المهنية، وتعزيز ثقة العملاء، واستقطابهم والمحافظة عليهم. وينعكس التفاوت في هذه الخصائص على القدرات التنافسية للمكاتب وحصصها السوقية، بما يساهم في تشكيل هيكل سوق التدقيق. وعليه، لا يُنظر إلى تركيز سوق التدقيق بوصفه ظاهرة عشوائية،

بل باعتباره انعكاساً، في جانب منه، للتفاوت في الخصائص المهنية والتنظيمية بين مكاتب التدقيق. فكلما تمتعت بعض المكاتب بمزايا تنافسية أقوى، ازدادت قدرتها على توسيع قاعدة عملائها وتعزيز حصصها السوقية مقارنة بالمكاتب الأخرى، مما قد يؤدي إلى ارتفاع درجة تركيز السوق. وبناءً على ذلك، تفترض الدراسة أن خصائص مكاتب التدقيق تمثل أحد المحددات الرئيسة لدرجة تركيز سوق التدقيق، وهو ما سيُختبر من خلال النموذج التطبيقي للدراسة.

## منهجية الدراسة وإجراءاتها

### أولاً: منهجية الدراسة

#### 1. منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة منهجاً كمياً تطبيقياً ذات طابع تفسيري واختباري، استناداً إلى البيانات الفعلية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2016-2021)، بهدف تحليل أثر خصائص مكاتب التدقيق في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق. كما تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف هيكل السوق وخصائص المكاتب وأنماط توزيع الحصص السوقية، والتحليل الاستدلالي لاختبار العلاقات المفترضة والفروق القطاعية.

لتحقيق أهداف الدراسة، تم قياس درجة التركيز باستخدام مؤشر الحصة السوقية المجمعة لأكبر أربع مكاتب تدقيق (*CR4: Concentration Ratio of the Largest Four Firms*)، بوصفه المقياس الرئيس، إلى جانب استخدام إجمالي أصول الشركات ومؤشر (*HHI*) للتحقق من متانة النتائج. وتمثلت المتغيرات التفسيرية في حجم مكتب التدقيق، والانتماء إلى شبكة أو شركة تدقيق دولية، والسمعة المهنية، والخبرات والمؤهلات المهنية، والتخصص الصناعي. واستند القياس الإجرائي لهذه المتغيرات إلى الأدبيات المحاسبية والدراسات السابقة ذات الصلة، بما يسمح بتحويل الخصائص المهنية والتنظيمية للمكاتب إلى مؤشرات كمية أو نوعية قابلة للتحليل الإحصائي. كما تم استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لاختبار أثر هذه الخصائص في تفسير تركيز سوق التدقيق، مع إجراء تحليل مقارنة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لبورصة فلسطين.

#### 2. منهجية جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية لتحقيق أهدافها البحثية، إذ استند بناء الإطار النظري وتطوير الفرضيات إلى الأدبيات المحاسبية والدراسات السابقة ذات الصلة بخصائص مكاتب التدقيق ودورها في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق. أما الجانب التطبيقي، فقد استند إلى البيانات الفعلية المستخرجة من التقارير المالية السنوية المدققة والمنشورة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2016-2021)، إلى جانب المعلومات المنشورة المتعلقة بمكاتب التدقيق. واستخدمت هذه

البيانات لاحتساب درجة تركيز سوق التدقيق وقياس خصائص مكاتب التدقيق، واختبار أثرها في تفسير درجة التركيز مع تحليل الاختلافات بين القطاعات الاقتصادية.

ثانياً: مجتمع الدراسة وعينتها:

• **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (48) شركة وفقاً للبيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي لبورصة فلسطين ([www.p-s-e.com](http://www.p-s-e.com)).

• **عينة الدراسة:** اعتمدت الدراسة أسلوب الحصر الشامل للشركات التي استوفت معايير الاختيار التالية:

- استمرار ادراج الشركة وتداول أسهمها طوال فترة الدراسة (2016-2021).
- توافر القوائم المالية السنوية المدققة والمنشورة للشركة خلال فترة الدراسة (2016-2021).
- توافر البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، بما في ذلك بيانات أسعار الأسهم والمعلومات المتعلقة بمكتب التدقيق.

وبتطبيق معايير اختيار العينة، استُبعدت (7) شركات من مجتمع الدراسة بسبب عدم استيفائها شرط الاستمرارية في التداول أو عدم اكتمال البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة خلال الفترة (2016-2021). وبذلك تكونت العينة النهائية من (41) شركة موزعة على خمسة قطاعات اقتصادية. وقد يترتب على اشتراط استمرار تداول أسهم الشركات واكتمال بياناتها خلال فترة الدراسة احتمال محدود لانحياز الاختيار أو انحياز البقاء، نظراً إلى استبعاد الشركات التي توقفت تداولها أو لم تتوافر عنها البيانات المطلوبة. ومع ذلك، كان تطبيق هذه المعايير ضرورياً لضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة بين الشركات عبر سنوات الدراسة. بناءً عليه، تُفسر نتائج الدراسة في حدود الشركات المدرجة التي استوفت معايير الاختيار، دون تعميمها تلقائياً على الشركات غير المدرجة أو المتوقفة عن التداول. ونظراً إلى امتداد الدراسة لست سنوات، بلغ إجمالي العينة (246) مشاهدة شركة-سنة، وذلك كما يلي:

جدول (1): مجتمع وعينة الدراسة وتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية

| القطاع الاقتصادي | عدد الشركات | عدد المشاهدات | % للملاحظات |
|------------------|-------------|---------------|-------------|
| الاستثمار        | 8           | 48            | 19.51%      |
| البنوك           | 7           | 42            | 17.07%      |
| التأمين          | 7           | 42            | 17.07%      |
| الخدمات          | 9           | 54            | 21.95%      |
| الصناعة          | 10          | 60            | 24.39%      |
| المجموع          | 41          | 246           | 100%        |

يوضح الجدول أعلاه أن قطاع الصناعة يمثل النسبة الأكبر من مشاهدات الدراسة، بواقع (60) مشاهدة تشكل (24.39٪) من إجمالي المشاهدات، يليه قطاع الخدمات بواقع (54) مشاهدة ونسبة (21.95٪)، ثم قطاع الاستثمار بواقع (48) مشاهدة ونسبة (19.51٪). أما قطاعا البنوك والتأمين، فبلغ عدد مشاهدات كل منهما (42) مشاهدة، بما يمثل بنسبة (17.07٪) لكل قطاع. وبذلك بلغ إجمالي العينة (246) مشاهدة شركة-سنة موزعة على (41) شركة خلال الفترة (2016-2021)، وتشكل هذه المشاهدات قاعدة بيانات متوازنة، حيث توافرت ست مشاهدات سنوية لكل شركة من شركات العينة.

### ثالثاً: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

#### أولاً: التحليل الوصفي لدرجة تركيز سوق التدقيق

يقيس هذا الجزء مستوى تركيز سوق التدقيق في فلسطين كلياً وقطاعياً خلال الفترة (2016-2021)، تمهيداً لاختبار علاقته بجودة التقارير المالية. واعتمدت الدراسة مؤشر (CR4) مقياساً رئيسياً، وإجمالي أصول الشركات ومؤشر (HHI) لاختبار متانة النتائج.

#### 1. قياس مستوى التركيز الكلي والقطاعي باستخدام مؤشر (CR4)

اعتمدت الدراسة مؤشر ("CR4" *Concentration Ratio of the largest 4 firms*) لقياس درجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين، إذ يمثل المؤشر مجموع الحصص السوقية لأكبر أربعة مكاتب تدقيق في السوق أو القطاع خلال السنة محل القياس. ويتيح تطبيق المؤشر على مستوى السوق الكلي والقطاعات الاقتصادية تحليل درجة هيمنة المكاتب الكبرى، ورصد الاختلافات في هيكل سوق التدقيق ومستوى المنافسة بين القطاعات.

تم احتساب الحصة السوقية لكل مكتب تدقيق استناداً إلى عدد الشركات التي تولى تدقيق قوائمها المالية خلال السنة، وفق النموذج الآتية:

$$MS_{j,s,t} = \frac{N_{j,s,t}}{N_{s,t}} \times 100$$

حيث إن:

- $MS_{j,s,t}$ : الحصة السوقية لمكتب التدقيق (j) في القطاع (s) خلال السنة (t).
- $N_{j,s,t}$ : عدد الشركات التي تولى مكتب التدقيق (j) تدقيق قوائمها المالية في القطاع (s) خلال السنة (t).
- $N_{s,t}$ : إجمالي عدد شركات العينة في القطاع (s) خلال السنة (t).

وتم احتساب ثم احتُسب مؤشر ( $CR_4$ ) بجمع الحصة السوقية لأكبر أربعة مكاتب تدقيق مرتبة تنازلياً، وفق النموذج الآتية:

$$CR_4 = S_1 + S_2 + S_3 + S_4$$

حيث تمثل  $S_1$ ،  $S_2$ ،  $S_3$ ،  $S_4$ ، الحصة السوقية لأكبر أربعة مكاتب تدقيق، من المكتب صاحب الحصة الأعلى إلى المكتب صاحب رابع أعلى حصة، على التوالي.

وتتراوح قيمة مؤشر ( $CR_4$ ) بين صفر و(100%)، وتفسر على النحو التالي:

- ( $CR_4 = 100\%$ ) استحواذ أكبر أربعة مكاتب تدقيق • ( $CR_4 = 40\%-70\%$ ) سوق مجتمعة على كامل السوق محل القياس، دون أن يعني ذلك بالضرورة وجود احتكار كامل من جانب مكتب واحد.
- ( $CR_4 > 70\%$ ) سوق شديد التركيز، يعكس هيمنة جماعية لأكبر أربعة مكاتب واقترب السوق من هيكل احتكار القلة المحكم.
- ( $CR_4 < 40\%$ ) سوق منخفض التركيز أو أقرب إلى الهيكل التنافسي.

ويتعين تفسير قيمة مؤشر ( $CR_4$ ) بالاقتران مع الحصة السوقية الفردية، لأن المؤشر يوضح الحصة المجمعة لأكبر أربعة مكاتب، لكنه لا يكشف درجة التفاوت في توزيعها بينها. ويوضح الجدول التالي قيمة المؤشر وحصة بقية مكاتب التدقيق على مستوى السوق الكلي والقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2016-2021).

**جدول (2): قيم مؤشر (CR4) وحصة المكاتب الأخرى على مستوى السوق والقطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة**

| القطاع      | بيان الحصة                                | 2016   | 2017   | 2018   | 2019   | 2020   | 2021   |
|-------------|-------------------------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| الاستثمار   | حصة أكبر أربعة مكاتب تدقيق <sup>(1)</sup> | %100   | %100   | %100   | %100   | %100   | %100   |
|             | حصة مكاتب التدقيق الأخرى <sup>(1)</sup>   | %0.00  | %0.00  | %0.00  | %0.00  | %0.00  | %0.00  |
| البنوك      | حصة أكبر أربعة مكاتب تدقيق                | %100   | %100   | %100   | %100   | %100   | %100   |
|             | حصة مكاتب التدقيق الأخرى                  | %0.00  | %0.00  | %0.00  | %0.00  | %0.00  | %0.00  |
| التأمين     | حصة أكبر أربعة مكاتب تدقيق                | %100   | %100   | %100   | %100   | %100   | %100   |
|             | حصة مكاتب التدقيق الأخرى                  | %0.00  | %0.00  | %0.00  | %0.00  | %0.00  | %0.00  |
| الخدمات     | حصة أكبر أربعة مكاتب تدقيق                | %99.50 | %100   | %100   | %100   | %100   | %100   |
|             | حصة مكاتب التدقيق الأخرى                  | %0.50  | %0.00  | %0.00  | %0.00  | %0.00  | %0.00  |
| الصناعة     | حصة أكبر أربعة مكاتب تدقيق                | %93.30 | %93.00 | %93.00 | %85.60 | %92.80 | %91.00 |
|             | حصة مكاتب التدقيق الأخرى                  | %6.70  | %7.00  | %7.00  | %14.40 | %7.20  | %9.00  |
| السوق الكلي | حصة أكبر أربعة مكاتب تدقيق                | %98.10 | %98.10 | %98.10 | %97.20 | %97.90 | %97.40 |
|             | حصة مكاتب التدقيق الأخرى                  | %1.90  | %1.90  | %1.90  | %2.80  | %2.10  | %2.60  |

تشير النتائج إلى أن سوق التدقيق في فلسطين يتسم بدرجة مرتفعة للغاية ومستقرة نسبياً من التركيز خلال الفترة (2016-2021)، إذ تراوحت قيم مؤشر (CR4) على مستوى السوق الكلي بين (97.20%) و(98.10%). ويعني ذلك أن أكبر أربعة مكاتب تدقيق استحوذت مجتمعة على معظم عمليات

<sup>(1)</sup> تمثل قيمة مؤشر التركيز الرباعي (CR4) مجموع الحصص السوقية لأكثر أربعة مكاتب تدقيق، بينما تمثل النسبة المكملة (CR4-) 100% الحصة السوقية المجمعة لبقية مكاتب التدقيق، ولا تعد مستوى مستقلاً من التركيز.

تدقيق الشركات المدرجة، في حين لم تتجاوز الحصة المجمعة لبقية المكاتب (2.80٪) في أي سنة من سنوات الدراسة. وعلى المستوى القطاعي، بلغت قيمة المؤشر (100٪) في قطاعات الاستثمار والبنوك والتأمين طوال فترة الدراسة، بما يعني استحواد أكبر أربعة مكاتب مجتمعة على كامل السوق في هذه القطاعات. كما تراوحت قيمة المؤشر في قطاع الخدمات بين (99.50٪ و 100٪). وفي المقابل، سجل قطاع الصناعة مستويات أقل نسبياً، تراوحت بين (85.60٪ و 93.30٪)، وبلغت حصة المكاتب الواقعة خارج مجموعة أكبر أربعة مكاتب أعلى مستوى لها، وقدره (14.4٪) في عام 2019. ويشير ذلك إلى اتساع نسبي في توزيع الحصص داخل قطاع الصناعة مقارنة ببقية القطاعات، رغم بقائه ضمن الأسواق شديدة التركيز.

وبوجه عام، تعكس النتائج هيمنة جماعية لعدد محدود من مكاتب التدقيق واقترب السوق من هيكل احتكار القلة المحكم (Oligopoly)، مع تفاوت قطاعي محدود في توزيع الحصص. ومع ذلك، لا تكشف قيم (CR4) وحدها درجة التفاوت داخل مجموعة المكاتب الأربعة الكبرى أو مدى هيمنة مكتب واحد، لذلك تُستكمل هذه النتائج لاحقاً بإعادة القياس وفق إجمالي أصول الشركات واستخدام مؤشر (HHI)، بما يوفر تقييماً أكثر حساسية لعدم تكافؤ الحصص السوقية.

## 2. اختبار متانة نتائج التركيز باستخدام إجمالي الأصول

للتحقق من متانة نتائج القياس الأساسي، أعادت الدراسة احتساب الحصص السوقية لمكاتب التدقيق وفق إجمالي أصول الشركات عملاء التدقيق. ويعكس هذا المدخل الأهمية الاقتصادية النسبية لمحفظة عملاء كل مكتب، بدلاً من الاعتماد على عدد العملاء فقط. وتم احتساب الحصة السوقية لكل مكتب بقسمة إجمالي أصول الشركات عملاء المكتب على إجمالي أصول الشركات المدرجة في السنة نفسها.

جدول (4): الحصص السوقية لمكاتب التدقيق استناداً إلى مدخل إجمالي الأصول

| السنوات |        |        |        |        |        | مكتب التدقيق         |
|---------|--------|--------|--------|--------|--------|----------------------|
| 2021    | 2020   | 2019   | 2018   | 2017   | 2016   |                      |
| 79.60%  | 77.37% | 73.45% | 72.68% | 55.22% | 66.66% | إرنست ويونغ          |
| 3.89%   | 4.37%  | 4.73%  | 8.83%  | 22.91% | 23.24% | ديلويت               |
| 9.68%   | 10.32% | 17.50% | 14.36% | 18.32% | 7.07%  | برايس ووترهاوس       |
| 0.35%   | 0.73%  | 0.66%  | 0.63%  | 0.55%  | 0.50%  | مؤسسة الطريفي        |
| 0.05%   | 0.07%  | 0.06%  | 0.06%  | 0.06%  | 0.07%  | مجموعة الخبراء العرب |
| 1.91%   | 1.66%  | 1.53%  | 1.45%  | 1.43%  | 1.44%  | معاينة وشركائهم      |
| 3.91%   | 5.49%  | 2.08%  | 1.98%  | 1.52%  | 1.01%  | طلال أبوغزالة وشركاه |
| 0.25%   | 0.00%  | 0.00%  | 0.00%  | 0.00%  | 0.00%  | BDO                  |
| 0.36%   | 0.00%  | 0.00%  | 0.00%  | 0.00%  | 0.00%  | فراج ونشوان          |

تشير نتائج القياس المستند إلى إجمالي أصول الشركات عملاء التدقيق إلى استمرار الارتفاع الشديد في تركيز سوق التدقيق خلال الفترة (2016-2021)، بما يتسق مع نتائج القياس الرئيس القائم على عدد العملاء. كما تكشف النتائج عن هيمنة واضحة لإرنست ويونغ طوال فترة الدراسة، والتي عززت موقعها المهيمن لترتفع حصتها السوقية إلى نحو (80%) في نهاية فترة الدراسة، ويعكس ذلك تركز جانب متزايد من الأهمية الاقتصادية للشركات العميلة لدى إرنست ويونغ خلال السنوات الأخيرة من الدراسة. في المقابل، شهدت حصة ديلويت تراجعاً ملحوظاً من (23.243%) عام 2016 إلى (3.888%) عام 2021، أما برايس ووترهاوس، فقد اتسمت حصتها بدرجة أكبر من التذبذب لتصل إلى (9.68%) عام 2021، وبذلك تصبح ثاني أكبر مكتب من حيث الحصة السوقية في السنة الأخيرة من الدراسة. بينما ظلت مساهمة المكاتب المحلية محدودة نسبياً، باستثناء النمو الملحوظ في حصة طلال أبو غزالة وشركاه.

وبوجه عام، تدعم نتائج القياس القائم على إجمالي الأصول متانة الاستنتاج المستخلص من القياس الرئيسي بشأن ارتفاع تركيز سوق التدقيق في فلسطين. كما توضح أن التركيز لا يقتصر على استحواذ مجموعة المكاتب الكبرى على معظم عمليات التدقيق، بل يمتد إلى تفاوت داخلي واضح في توزيع الأهمية الاقتصادية للعملاء بينها، مع هيمنة متزايدة لإرنست ويونغ. وتعكس هذه النتيجة هيمنة مكتب واحد داخل هيكل احتكار القلة، دون أن تمثل احتكاراً كاملاً للسوق.

### 3. اختبار متانة نتائج التركيز باستخدام مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI)

اعتمدت الدراسة مؤشر (CR4) مقياساً رئيسياً لتركيز سوق التدقيق، لقياس الحصة المجمعة لأكبر أربعة مكاتب. ونظراً إلى عدم إظهاره توزيع الحصص بينها، استُخدم مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) اختباراً تكميلياً لمتانة النتائج، نظراً لمراعاته حصص جميع المكاتب وإعطائه وزناً أكبر للحصص المرتفعة. واحتُسب المؤشر استناداً إلى الحصص السوقية لمكاتب التدقيق وفق إجمالي أصول الشركات عملاء التدقيق، بما يعكس الأهمية الاقتصادية النسبية لمحفظه عملاء كل مكتب. وفي المرحلة الأولى، احتُسبت الحصة السوقية لكل مكتب في كل سنة وفق المعادلة الآتية:

$$MS_{j,t}^{Assets} = \frac{\sum Assets_{j,t}}{\sum Assets_t} \times 100$$

حيث إن:

- $MS_{j,t}^{Assets}$ : الحصة السوقية لمكتب التدقيق (j) في السنة (t)، مقاسة بإجمالي أصول الشركات العميلة.

•  $\sum Assets_{j,t}$ : مجموع أصول الشركات التي تولى مكتب التدقيق  $j$  تدقيق قوائمها المالية في السنة  $(t)$ .

•  $\sum Assets_t$ : إجمالي أصول جميع الشركات الداخلة في القياس خلال السنة  $(t)$ .

وفي المرحلة الثانية، احتُسب مؤشر (HHI) من خلال جمع مربعات الحصص السوقية لجميع مكاتب التدقيق العاملة في السوق خلال السنة محل القياس، وفق المعادلة الآتية:

$$HHI_t = \sum_{i=1}^n (MS_{j,t}^{Assets})^2$$

حيث يمثل  $(n)$  عدد مكاتب التدقيق العاملة في السوق خلال السنة  $(t)$ . وتتراوح قيمة المؤشر، عند احتساب الحصص كنسب مئوية، بين قيمة تقترب من الصفر في الأسواق الأكثر تنافسية و(10,000) نقطة في حالة استحواذ مكتب واحد على السوق، وترتفع قيمته بانخفاض عدد المكاتب أو زيادة التفاوت في حصصها السوقية. ويعد السوق متوسط التركيز إذا تراوحت قيمة المؤشر بين (1,800-1,000) نقطة، وشديد التركيز إذا تجاوزت (1,800) نقطة.

جدول (5): اختبار متانة تركيز سوق التدقيق باستخدام مؤشر (HHI) القائم على إجمالي أصول الشركات

| السنة | عدد مكاتب التدقيق | مؤشر (HHI) | القيمة المعيارية (صفر إلى واحد) | مؤشر (CR4) وفق إجمالي الأصول | المكتب المهيمن | الحصة السوقية الأعلى |
|-------|-------------------|------------|---------------------------------|------------------------------|----------------|----------------------|
| 2016  | 7                 | 5,037.45   | 0.50                            | %97.48                       | إرنست ويونغ    | %66.66               |
| 2017  | 7                 | 3,914.13   | 0.39                            | %97.00                       | إرنست ويونغ    | %55.22               |
| 2018  | 7                 | 5,572.92   | 0.56                            | %96.51                       | إرنست ويونغ    | %72.68               |
| 2019  | 7                 | 5,729.83   | 0.57                            | %96.33                       | إرنست ويونغ    | %73.45               |
| 2020  | 7                 | 6,144.29   | 0.61                            | %92.78                       | إرنست ويونغ    | %77.37               |

| السنة        | عدد مكاتب التدقيق | مؤشر (HHI) | القيمة المعيارية (صفر إلى واحد) | مؤشر (CR4) وفق إجمالي الأصول | المكتب المهيمن | الحصة السوقية الأعلى |
|--------------|-------------------|------------|---------------------------------|------------------------------|----------------|----------------------|
| 2021         | 9                 | 6,464.87   | 0.65                            | 93.52%                       | إرنست ويونغ    | 79.60%               |
| متوسط الفترة | 7.33              | 5,477.25   | 0.55                            | 95.60%                       |                |                      |

تشير النتائج إلى أن سوق التدقيق في فلسطين اتسم بدرجة شديدة الارتفاع من التركيز خلال الفترة (2016-2021)، إذ تجاوزت قيم مؤشر (HHI) لحد الدال على التركيز الشديد في جميع السنوات، وتراوحت بين (3,927.13) نقطة في عام 2017 و(6,464.87) نقطة في عام 2021، بمتوسط بلغ (5,477.25) نقطة. وعلى الرغم من انخفاض المؤشر من (5,037.45) نقطة عام 2016 إلى (3,914.13) نقطة عام 2017، فإنه اتخذ اتجاهًا تصاعدياً مستمراً منذ عام 2018، بما يعكس تزايد عدم التكافؤ في توزيع الحصص السوقية خلال النصف الثاني من فترة الدراسة. كما تظهر النتائج احتفاظ إرنست ويونغ بالحصة السوقية الفردية الأعلى طوال فترة الدراسة، إذ انخفضت حصتها من (66.66%) عام 2016 إلى (55.22%) عام 2017، ثم بدأت في الارتفاع التدريجي من (72.68%) عام 2018، لتصل إلى (79.60%) عام 2021. ويتسق هذا الاتجاه مع ارتفاع قيم مؤشر (HHI) منذ عام 2018، بما يدل على تمركز متزايد للأهمية الاقتصادية للشركات العملاء لدى مكتب واحد.

بوجه عام، وتتسق نتائج مؤشر (HHI) مع نتائج مؤشر (CR4) في تأكيد شدة ارتفاع تركيز سوق التدقيق في فلسطين واستقراره النسبي خلال الفترة (2016-2021). إذ تراوحت قيم مؤشر (CR4) المقاسة وفق إجمالي أصول الشركات عملاء التدقيق بين (92.78%) و(97.48%)، بمتوسط (95.60%). وأظهر مؤشر (HHI) أن هذا التركيز لم يكن موزعاً بالتساوي بين المكاتب الكبرى، بل اقترن بتفاوت واضح في الحصص وهيمنة متزايدة لإرنست ويونغ (EY)، التي بلغت حصتها نحو (80%) عام 2021. كما لم تؤد زيادة عدد المكاتب من سبعة إلى تسعة في العام نفسه إلى خفض التركيز، إذ سجل مؤشر (HHI) أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة. وهنا ينبغي التمييز بين الهيمنة الجماعية لأكبر أربعة مكاتب، التي يعكسها مؤشر (CR4)، والهيمنة الفردية للمكتب الأكبر، التي تكشفها الحصص السوقية ومؤشر (HHI). وتؤكد النتائج أن السوق يتخذ هيكل احتكار قلة شديد التركيز، مع تفاوت قطاعي وعدم تكافؤ واضح في توزيع الحصص، دون أن يمثل احتكاراً كاملاً. ويشكل هذا التحليل توصيفاً تأسيسياً للمتغير التابع، تمهيداً لاختبار دور خصائص مكاتب التدقيق في تفسير درجة التركيز واختلافها بين القطاعات الاقتصادية الفلسطينية.

### ثانياً: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (H01): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص مكتب

التدقيق في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين.

تهدف هذه الفرضية إلى اختبار أثر خصائص مكاتب التدقيق في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين. ولتحقيق ذلك، تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتحليل العلاقة بين تركيز سوق التدقيق، مقاساً بمؤشر التركيز ( $CR_4$ )، بوصفه المتغير التابع، وخصائص مكاتب التدقيق بوصفها متغيرات مستقلة، والتي تشمل حجم مكتب التدقيق، والانتماء إلى شبكة أو شركة تدقيق دولية، والسمعة المهنية، والخبرة والمؤهلات المهنية، والتخصص الصناعي. ويبين الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار المتعدد واختبار الفرضية الرئيسية الأولى.

جدول (6): اختبار الارتباط والانحدار لتأثير خصائص شركة التدقيق على تركيز عملية التدقيق

| القيمة الاحتمالية | قيمة الاختبار t     | معامل الانحدار B |                                         |
|-------------------|---------------------|------------------|-----------------------------------------|
| 0.000             | 6.579               | 7.021            | الثابت                                  |
| 0.000             | -6.725              | -1.424           | حجم مكتب التدقيق                        |
| 0.000             | 4.655               | 0.125            | الانتماء إلى شبكة أو شركة تدقيق دولية   |
| 0.000             | 6.700               | 8.052            | السمعة المهنية لمكتب التدقيق            |
| 0.021             | -2.328              | -0.081           | الخبرات والمؤهلات المهنية لمكتب التدقيق |
| 0.000             | 10.774              | 0.385            | التخصص الصناعي لمكتب التدقيق            |
|                   |                     |                  |                                         |
| 0.781             | معامل التفسير $R^2$ | 0.884            | معامل الارتباط R                        |
| 0.000             | القيمة الاحتمالية   | 171.628          | قيمة الاختبار F                         |

تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى معنوية النموذج الإحصائي وملاءمته لتفسير العلاقة بين

خصائص مكاتب التدقيق ودرجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين، إذ بلغت قيمة اختبار ( $F = 171.628$ ) عند مستوى دلالة إحصائية ( $Sig = 0.000$ ). كما بلغ معامل الارتباط المتعدد ( $R = 0.884$ )، بما يعكس قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، في حين بلغ معامل التحديد ( $R^2 = 0.781$ )، مما يشير إلى أن الخصائص المدروسة لمكاتب التدقيق تفسر ما نسبته (78.1%) من التباين في درجة التركيز. وعلى مستوى التأثيرات الفردية، أظهرت النتائج أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لكل من السمعة المهنية، والتخصص الصناعي، والانتماء إلى شبكة أو شركة تدقيق دولية، بما يشير إلى

ارتباط هذه الخصائص بتعزيز المكانة التنافسية للمكاتب وزيادة حصصها السوقية، ومن ثم ارتفاع درجة التركيز. وفي المقابل، تبين وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لكل من حجم مكتب التدقيق والخبرة والمؤهلات المهنية، وهو ما قد يعكس خصوصية هيكل السوق الفلسطيني وآليات توزيع العملاء بين المكاتب، ويشير إلى أن أثر هذه الخصائص في التركيز لا يتخذ بالضرورة اتجاهًا إيجابيًا أو خطيًا. وبصورة عامة، تؤكد النتائج أن خصائص مكاتب التدقيق تمثل محددات رئيسية لدرجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين، مع بروز السمعة المهنية والتخصص الصناعي بوصفهما من أكثر الخصائص تأثيراً في تشكيل الحصة السوقية وتعزيز التركيز. وبناءً على الدلالة الإحصائية للنموذج، تُقبل الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لخصائص مكاتب التدقيق في تفسير درجة تركيز السوق.

وفيما يلي اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الأولى:

**1. الفرضية الفرعية (H01-1):** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين.

لاختبار هذه الفرضية، استُخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لتقدير أثر حجم مكتب التدقيق، المقاس باللوغاريتم الطبيعي لإيراداته، في درجة تركيز سوق التدقيق، وفقاً لما يوضحه الجدول التالي:

**جدول (7): اختبار أثر حجم مكتب التدقيق في تفسير تركيز سوق التدقيق**

| القيمة الاحتمالية | قيمة الاختبار t              | معامل الانحدار B |                  |
|-------------------|------------------------------|------------------|------------------|
| 0.000             | -7.281                       | -0.390           | ثابت             |
| 0.000             | 14.564                       | 0.083            | حجم مكتب التدقيق |
|                   |                              |                  |                  |
| 0.465             | معامل التفسير R <sup>2</sup> | 0.682            | معامل الارتباط R |

تشير نتائج التحليل إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق الخارجي في فلسطين، إذ بلغ معامل الانحدار ( $B = 0.083$ )، وقيمة اختبار ( $t = 14.564$ )، عند مستوى دلالة إحصائية ( $Sig = 0.000$ ). كما بلغ معامل الارتباط ( $R = 0.682$ )، في حين بلغ معامل التفسير ( $R^2 = 0.465$ )، بما يشير إلى أن حجم مكتب التدقيق يفسر

نحو (46.5%) من التباين في درجة التركيز، بينما تُعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج. وتعكس النتيجة قدرة المكاتب الأكبر حجماً على استقطاب العملاء وتعزيز حصصها السوقية، استناداً إلى ما تمتلكه من موارد بشرية ومالية، وخبرات متراكمة، ومكانة مهنية تدعم قدرتها التنافسية. وبناءً على الدلالة الإحصائية للنتيجة، تُقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين.

**2. الفرضية الفرعية (H01-2):** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لانتماء مكتب التدقيق إلى شبكة أو شركة تدقيق دولية في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين.

لاختبار هذه الفرضية، استُخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لتقدير أثر انتماء مكتب التدقيق إلى شبكة أو شركة تدقيق دولية في درجة تركيز سوق التدقيق، وفقاً لما يوضحه الجدول التالي.

**جدول (8): اختبار أثر انتماء مكتب التدقيق إلى شبكة تدقيق دولية في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق**

| القيمة الاحتمالية | قيمة الاختبار t     | معامل الانحدار B |                                                  |
|-------------------|---------------------|------------------|--------------------------------------------------|
| 0.000             | -5.924              | -0.182           | ثابت                                             |
| 0.000             | 19.252              | 0.240            | انتماء مكتب التدقيق إلى شبكة أو شركة تدقيق دولية |
|                   |                     |                  |                                                  |
| 0.603             | معامل التفسير $R^2$ | 0.777            | معامل الارتباط R                                 |

تشير نتائج التحليل إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لانتماء مكتب التدقيق إلى شبكة أو شركة تدقيق دولية في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين، إذ بلغ معامل الانحدار ( $B = 0.240$ )، وقيمة اختبار ( $t = 19.252$ )، عند مستوى دلالة إحصائية ( $Sig = 0.000$ ). كما بلغ معامل الارتباط ( $R = 0.777$ )، بما يعكس قوة العلاقة بين الانتماء الدولي ودرجة التركيز، في حين بلغ معامل التحديد ( $R^2 = 0.603$ )، مما يشير إلى أن الانتماء الدولي يفسر نحو (60.3%) من التباين في درجة تركيز سوق التدقيق، بينما تُعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج. ويمكن تفسير هذه النتيجة بما تتمتع به المكاتب المرتبطة دولياً من سمعة مهنية، وخبرات متخصصة، ومنهجيات عمل متطورة، وقدرة على تطبيق المعايير الدولية وخدمة الشركات الكبيرة والمعقدة، بما يعزز قدرتها على استقطاب العملاء وتوسيع حصصها السوقية مقارنة بالمكاتب المحلية. وتشير القدرة التفسيرية

المرتفعة لهذا المتغير إلى أن الانتماء الدولي يمثل أحد أبرز خصائص مكاتب التدقيق المرتبطة بتركز سوق التدقيق في فلسطين. وبناءً على الدلالة الإحصائية للنتيجة، تُقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لانتماء مكتب التدقيق إلى شبكة أو شركة تدقيق دولية في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين.

**3. الفرضية الفرعية (H01-3):** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسمعة المهنية لمكتب التدقيق في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين.

لاختبار هذه الفرضية، استُخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لتقدير أثر السمعة المهنية لمكتب التدقيق في درجة تركيز سوق التدقيق، وفقاً لما يوضحه الجدول التالي.

**جدول (9): اختبار أثر السمعة المهنية لمكتب التدقيق في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق**

| القيمة الاحتمالية | قيمة الاختبار t              | معامل الانحدار B |                              |
|-------------------|------------------------------|------------------|------------------------------|
| 0.440             | 0.774                        | 0.021            | ثابت                         |
| 0.000             | 14.881                       | 0.467            | السمعة المهنية لمكتب التدقيق |
|                   |                              |                  |                              |
| 0.476             | معامل التفسير R <sup>2</sup> | 0.690            | معامل الارتباط R             |

تشير نتائج التحليل إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للسمعة المهنية لمكتب التدقيق في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق الخارجي في فلسطين، إذ بلغ معامل الانحدار ( $B = 0.467$ )، وقيمة اختبار ( $t = 14.881$ )، عند مستوى دلالة إحصائية ( $\text{Sig} = 0.000$ ). كما بلغ معامل الارتباط ( $R = 0.690$ )، بما يعكس قوة العلاقة بين السمعة المهنية ودرجة التركيز، في حين بلغ معامل التحديد ( $R^2 = 0.476$ )، مما يشير إلى أن السمعة المهنية تفسر نحو (47.6%) من التباين في درجة تركيز سوق التدقيق، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج. ويمكن تفسير هذه النتيجة بكون السمعة المهنية أصلاً غير ملموس يعكس ثقة العملاء ومصادقية المكتب والجودة المتوقعة لخدماته، بما يدفع الشركات إلى تفضيل المكاتب ذات السمعة القوية عند اختيار المدقق الخارجي. ويعزز هذا التفضيل قدرة تلك المكاتب على استقطاب العملاء وتوسيع حصصها السوقية، ومن ثم زيادة مستوى التركيز. وتشير القدرة التفسيرية لهذا المتغير إلى أن السمعة المهنية تمثل إحدى الخصائص الجوهرية المرتبطة بتشكيل هيكل سوق التدقيق، وإن كان أثرها يتكامل مع بقية الخصائص المهنية

والتنظيمية للمكتب. وبناءً على الدلالة الإحصائية للنتيجة، تُقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية للسمعة المهنية لمكتب التدقيق في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين. **4. اختبار الفرضية الفرعية (H01-4):** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة مكتب التدقيق ومؤهلاته المهنية في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين.

لاختبار هذه الفرضية، استُخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لتقدير أثر خبرة مكتب التدقيق ومؤهلاته المهنية في درجة تركيز سوق التدقيق، وفقاً لما يوضحه الجدول التالي.

**جدول (10): اختبار أثر الخبرات والمؤهلات المهنية لمكتب التدقيق في تفسير تركيز سوق التدقيق**

| القيمة<br>الاحتمالية | قيمة الاختبار<br>t        | معامل<br>الانحدار<br>B |                                         |
|----------------------|---------------------------|------------------------|-----------------------------------------|
| 0.710                | 0.373                     | 0.016                  | ثابت                                    |
| 0.000                | 9.067                     | 0.413                  | الخبرات والمؤهلات المهنية لمكتب التدقيق |
|                      |                           |                        |                                         |
| 0.252                | معامل<br>التفسير<br>$R^2$ | 0.502                  | معامل الارتباط R                        |

تشير نتائج التحليل إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لخبرة مكتب التدقيق ومؤهلاته المهنية في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق الخارجي في فلسطين، إذ بلغ معامل الانحدار ( $B = 0.413$ )، وقيمة اختبار ( $t = 9.067$ )، عند مستوى دلالة إحصائية ( $Sig = 0.000$ ). كما بلغ معامل الارتباط ( $R = 0.502$ )، بما يعكس علاقة طردية متوسطة القوة بين المتغيرين، في حين بلغ معامل التحديد ( $R^2 = 0.252$ )، بما يدل على أن الخبرة والمؤهلات المهنية تفسر نحو (25.2%) من التباين في درجة تركيز سوق التدقيق، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الخبرة والكفاءة المهنية تعززان قدرة المكتب على التعامل مع القضايا المحاسبية والضريبية والتنظيمية المعقدة وتقديم خدمات تدقيق تلبي متطلبات العملاء، بما يدعم قدرته التنافسية ويسهم في توسيع حصته السوقية. ومع ذلك، تكشف القدرة التفسيرية لهذا المتغير عن أن دوره في تفسير التركيز يظل أقل نسبياً من دور بعض الخصائص الأخرى، ولا سيما الانتماء الدولي والسمعة المهنية، مما يؤكد أن تركيز السوق ظاهرة متعددة الأبعاد تتشكل بفعل مجموعة مترابطة من الخصائص المهنية والتنظيمية. وبناءً على الدلالة الإحصائية للنتيجة، تُقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لخبرة مكتب التدقيق ومؤهلاته المهنية في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق.

**5. الفرضية الفرعية (H01-5):** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعي لمكتب التدقيق في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين.

لاختبار هذه الفرضية، استُخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لتقدير أثر التخصص الصناعي لمكتب التدقيق، مقاساً بحصته السوقية داخل القطاع الاقتصادي، في درجة تركيز سوق التدقيق، وفقاً لما يوضحه الجدول التالي.

**جدول (11): اختبار أثر التخصص الصناعي لمكتب التدقيق في تفسير تركيز سوق التدقيق**

| القيمة الاحتمالية | قيمة الاختبار t              | معامل الانحدار B |                              |
|-------------------|------------------------------|------------------|------------------------------|
| 0.000             | 3.816                        | 0.080            | ثابت                         |
| 0.000             | 17.095                       | 0.693            | التخصص الصناعي لمكتب التدقيق |
|                   |                              |                  |                              |
| 0.545             | معامل التفسير R <sup>2</sup> | 0.738            | معامل الارتباط R             |

تشير نتائج التحليل وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للتخصص الصناعي لمكتب التدقيق في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين، إذ بلغ معامل الانحدار ( $B = 0.693$ )، وقيمة اختبار ( $t = 17.095$ )، عند مستوى دلالة إحصائية ( $\text{Sig} = 0.000$ ). كما بلغ معامل الارتباط ( $R = 0.738$ )، بما يعكس علاقة طردية قوية بين التخصص الصناعي ودرجة التركيز، في حين بلغ معامل التحديد ( $R^2 = 0.545$ )، مما يشير إلى أن التخصص الصناعي يفسر نحو (54.5%) من التباين في درجة تركيز سوق التدقيق، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن التخصص الصناعي يتيح لمكاتب التدقيق تطوير معرفة متعمقة بطبيعة أنشطة العملاء ومخاطرهم ومتطلباتهم التنظيمية، بما يعزز كفاءة خدماتها وقدرتها على تلبية الاحتياجات الخاصة بكل قطاع. ويؤدي تفضيل الشركات للمكاتب المتخصصة إلى زيادة قدرتها على استقطاب العملاء وتوسيع حصصها السوقية، ومن ثم ارتفاع مستوى التركيز داخل القطاع. وتشير القدرة التفسيرية المرتفعة لهذا المتغير إلى أن التخصص الصناعي يمثل إحدى أبرز الخصائص المرتبطة بتشكيل هيكل سوق التدقيق، مقارنة بمعظم الخصائص الأخرى التي اختُبرت بصورة منفردة. وبناءً على الدلالة الإحصائية للنتيجة، تُقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتخصص الصناعي لمكتب التدقيق في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين.

ثالثاً: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية (H02): يختلف أثر خصائص مكاتب التدقيق في تفسير تركيز سوق التدقيق باختلاف القطاع الاقتصادي.  
أولاً: حجم مكتب التدقيق:

لقياس الاختلافات القطاعية في حجم مكاتب التدقيق، استُخدم اللوغاريتم الطبيعي لإيرادات المكتب، وحُلَّت القيم وفقاً للقطاع الاقتصادي للشركات محل التدقيق خلال الفترة 2016-2021. ويوضح الجدول التالي الإحصاءات الوصفية لمتغير حجم مكتب التدقيق موزعة حسب القطاعات الاقتصادية.

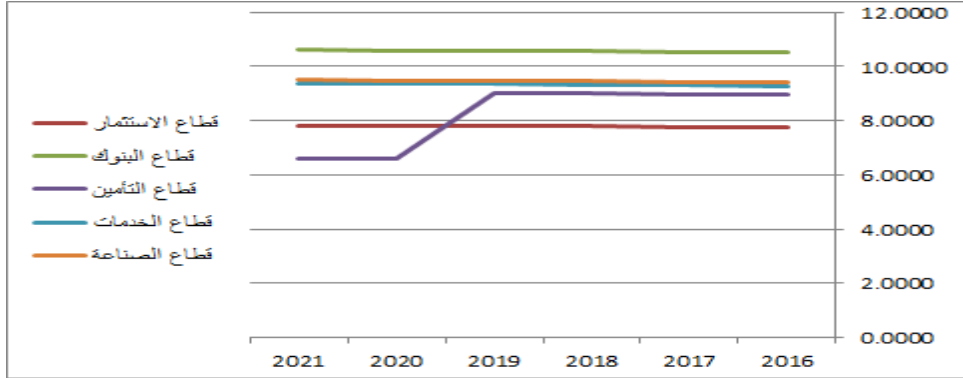
جدول (12): الإحصاء الوصفي لمتغير حجم مكاتب التدقيق حسب القطاع الاقتصادي

| الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | أعلى قيمة | أقل قيمة | القطاع الاقتصادي |
|-------------------|-----------------|-----------|----------|------------------|
| 2.813             | 7.783           | 10.702    | 5.000    | قطاع الاستثمار   |
| 0.041             | 10.564          | 10.635    | 10.472   | قطاع البنوك      |
| 2.798             | 8.192           | 10.702    | 5.000    | قطاع التأمين     |
| 2.333             | 9.323           | 10.655    | 5.000    | قطاع الخدمات     |
| 2.250             | 9.460           | 10.702    | 5.000    | قطاع الصناعة     |
| 2.473             | 9.075           | 10.702    | 5.000    | جميع القطاعات    |

تظهر النتائج وجود تباين قطاعي في أحجام مكاتب التدقيق، إذ بلغ المتوسط العام لجميع القطاعات (9.075) بانحراف معياري قدره (2.473). وسجل قطاع البنوك أعلى متوسط بلغ (10.564)، مقترناً بأدنى انحراف معياري (0.041)، مما يعكس تجانساً مرتفعاً في أحجام مكاتب التدقيق المتعاقد معها في هذا القطاع. وجاء قطاعا الصناعة والخدمات في المرتبتين التاليتين بمتوسطين بلغا (9.460) و(9.323)، على التوالي، مع تباين أكبر نسبياً داخل كل منهما. وفي المقابل، سجل قطاعا التأمين والاستثمار متوسطين أقل بلغا (8.192) و(7.783)، على التوالي، بالتزامن مع ارتفاع مستوى التشتت، مما يشير إلى تنوع أكبر في أحجام المكاتب التي تعتمد عليها شركات هذين القطاعين.

ويبين الشكل التالي التطور الزمني لحجم مكاتب التدقيق وفقاً للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2016-2021)، وذلك على النحو التالي:

شكل (2): التطور الزمني لحجم مكاتب التدقيق وفقاً للقطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة



على المستوى الزمني، حافظت قطاعات البنوك والصناعة والخدمات والاستثمار على مستويات مستقرة نسبياً خلال فترة الدراسة، في حين أظهر قطاع التأمين تغيراً أكثر وضوحاً، ولا سيما خلال عامي 2020 و 2021. ويشير ذلك إلى أن نمط اختيار مكاتب التدقيق لم يكن متماثلاً بين القطاعات، سواء من حيث متوسط حجم المكتب أو درجة التجانس داخل القطاع. وبوجه عام، تقدم النتائج الوصفية مؤشراً على وجود اختلافات قطاعية في حجم مكاتب التدقيق. فقد ارتبط قطاع البنوك بمكاتب أكبر حجماً وأكثر تجانساً، في حين اتسم قطاعا الاستثمار والتأمين بتباين أوسع في أحجام المكاتب. وقد ترتبط هذه الاختلافات بتباين طبيعة الأنشطة ودرجة تعقيد العمليات والبيئة التنظيمية بين القطاعات، إلا أن هذه العوامل تمثل تفسيرات محتملة لا يمكن إثباتها استناداً إلى الإحصاءات الوصفية وحدها. ومن ثم، ينبغي الاستناد إلى نتائج الاختبار الاستدلالي للحكم على مدى اختلاف أثر حجم مكتب التدقيق في درجة تركيز السوق باختلاف القطاع الاقتصادي.

ثانياً: انتماء مكتب التدقيق إلى شبكة أو شركة تدقيق دولية

لقياس الاختلافات القطاعية في درجة الانتماء الدولي لمكاتب التدقيق، صنفت طبيعة العلاقة مع الشبكات أو شركات التدقيق الدولية وفق مقياس ترتيبي يتراوح بين (0) و(3). وتشير القيمة (0) إلى عدم وجود ارتباط دولي، بينما تعبر القيم الأعلى عن درجات أقوى من الانتماء أو الارتباط المهني الدولي. ويوضح الجدول التالي الإحصاءات الوصفية لهذا المتغير موزعة حسب القطاعات الاقتصادية.

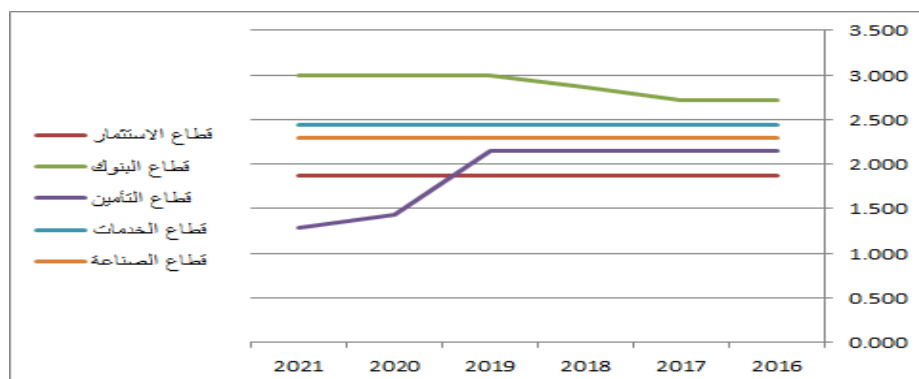
### جدول (13): الإحصاء الوصفي لدرجة ارتباط مكتب التدقيق بشركات تدقيق دولية حسب القطاع الاقتصادي

| الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | أعلى قيمة    | أقل قيمة     | القطاع الاقتصادي     |
|-------------------|-----------------|--------------|--------------|----------------------|
| 0.937             | 1.875           | 3.000        | 1.000        | قطاع الاستثمار       |
| 0.328             | 2.881           | 3.000        | 2.000        | قطاع البنوك          |
| 0.916             | 1.881           | 3.000        | 1.000        | قطاع التأمين         |
| 1.076             | 2.444           | 3.000        | 0.000        | قطاع الخدمات         |
| 1.013             | 2.300           | 3.000        | 1.000        | قطاع الصناعة         |
| <b>1.103</b>      | <b>2.276</b>    | <b>3.000</b> | <b>0.000</b> | <b>جميع القطاعات</b> |

تظهر النتائج وجود تباين قطاعي في درجة انتماء مكاتب التدقيق إلى الشبكات أو شركات التدقيق الدولية، إذ بلغ المتوسط العام لجميع القطاعات (2.276) بانحراف معياري قدره (1.103). وسجل قطاع البنوك أعلى متوسط بلغ (2.881)، مقترناً بأدنى انحراف معياري (0.328)، مما يعكس ارتفاع درجة الانتماء الدولي وتقاربها بين مكاتب التدقيق العاملة في هذا القطاع. وجاء قطاعا الخدمات والصناعة في المرتبتين التاليتين بمتوسطين بلغا (2.444) و(2.300) على التوالي، مع تباين أكبر نسبياً داخل كل منهما. وفي المقابل، سجل قطاعا التأمين والاستثمار أدنى المتوسطات، بواقع (1.881) و(1.875) على التوالي، مما يشير إلى انخفاض نسبي في درجة الانتماء الدولي وتنوع أكبر في طبيعة ارتباط مكاتب التدقيق في هذين القطاعين.

ويبين الشكل التالي التطور الزمني لانتماء مكتب التدقيق إلى شبكة أو شركة تدقيق دولية وفقاً للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2016-2021)، وذلك على النحو التالي:

### شكل (3): التطور الزمني لانتماء مكتب التدقيق إلى شبكة تدقيق دولية وفقاً للقطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة



على المستوى الزمني، تظهر البيانات انخفاضاً في المتوسط العام لدرجة الانتماء الدولي من (2.341) عام 2017 إلى (2.195) عام 2021. ويشير التحليل إلى أن جانباً من هذا الانخفاض تزامن مع تحول بعض الشركات في قطاعي التأمين والاستثمار إلى مكاتب تدقيق ذات درجات ارتباط دولي أقل خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة. ومع ذلك، لا يسمح التحليل الوصفي وحده بتحديد الأسباب الاقتصادية أو التنظيمية الكامنة وراء هذه التحولات. وبوجه عام، توفر النتائج الوصفية مؤشراً على عدم تماثل درجة الانتماء الدولي لمكاتب التدقيق عبر القطاعات الاقتصادية. فقد ارتبط قطاع البنوك بدرجات أعلى وأكثر تجانساً من الانتماء الدولي، بينما أظهر قطاعاً التأمين والاستثمار مستويات أقل نسبياً، في حين احتل قطاعاً الخدمات والصناعة موقعاً متوسطاً بينهما. وقد ترتبط هذه الاختلافات بتفاوت طبيعة الأنشطة، وتعقيد العمليات، والبيئة التنظيمية، واحتياجات الشركات من الخبرات الدولية، إلا أن هذه العوامل تظل تفسيرات محتملة لا يمكن إثباتها من خلال الإحصاءات الوصفية وحدها. ومن ثم، ينبغي الاستناد إلى الاختبار الاستدلالي للحكم على مدى اختلاف أثر الانتماء الدولي لمكتب التدقيق في درجة تركيز السوق باختلاف القطاع الاقتصادي.

#### ثالثاً: السمعة المهنية لمكتب التدقيق

لقياس الاختلافات القطاعية في السمعة المهنية لمكتب التدقيق، استُخدم متغير ثنائي يأخذ القيمة (1) إذا كان مكتب التدقيق من الشركات الأربع الكبرى (Big Four)، والقيمة (0) خلاف ذلك. وبناءً عليه، يعبر هذا المتغير إجرائياً عن السمعة المرتبطة بالانتماء إلى الشركات الأربع الكبرى، وليس عن جميع الأبعاد الممكنة للسمعة المهنية. ويوضح الجدول التالي الإحصاءات الوصفية لهذا المتغير موزعة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2016-2021).

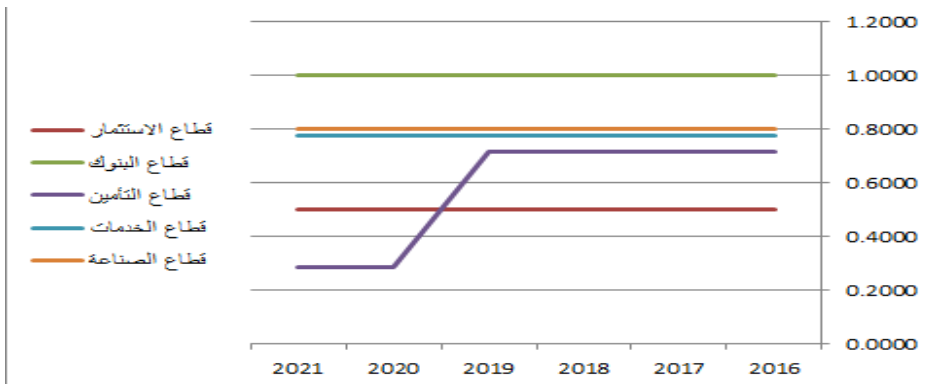
#### جدول (14): الإحصاء الوصفي لسمعة وشهرة مكاتب التدقيق حسب القطاع الاقتصادي

| الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | أعلى قيمة    | أقل قيمة     | القطاع الاقتصادي     |
|-------------------|-----------------|--------------|--------------|----------------------|
| 0.505             | 0.500           | 1.000        | 0.000        | قطاع الاستثمار       |
| 0.000             | 1.000           | 1.000        | 1.000        | قطاع البنوك          |
| 0.501             | 0.571           | 1.000        | 0.000        | قطاع التأمين         |
| 0.420             | 0.778           | 1.000        | 0.000        | قطاع الخدمات         |
| 0.403             | 0.800           | 1.000        | 0.000        | قطاع الصناعة         |
| <b>0.444</b>      | <b>0.732</b>    | <b>1.000</b> | <b>0.000</b> | <b>جميع القطاعات</b> |

تظهر النتائج وجود تباين قطاعي في الاعتماد على مكاتب التدقيق المنتمية إلى الشركات الأربع الكبرى، إذ بلغ المتوسط العام لجميع القطاعات (0.732) بانحراف معياري قدره (0.444). وسجل قطاع البنوك أعلى متوسط بلغ (1.000) بانحراف معياري يساوي صفراً، مما يدل على أن جميع المشاهدات في هذا القطاع اعتمدت على مكاتب من الشركات الأربع الكبرى خلال فترة الدراسة. وجاء قطاعا الصناعة والخدمات في المرتبتين التاليتين بمتوسطين بلغا (0.800) و(0.778) على التوالي، بما يعكس ارتفاعاً نسبياً في الاعتماد على هذه المكاتب. وفي المقابل، سجل قطاعا التأمين والاستثمار أدنى المتوسطات، بواقع (0.571) و(0.500) على التوالي، مما يشير إلى تنوع أكبر في اختيار مكاتب التدقيق بين مكاتب الشركات الأربع الكبرى والمكاتب الأخرى.

ويبين الشكل التالي التطور الزمني للسمعة المهنية لمكاتب التدقيق وفقاً للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2016-2021)، وذلك على النحو التالي:

#### شكل (4): التطور الزمني للمتغير السمعة المهنية لمكاتب التدقيق وفقاً للقطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة



على المستوى الزمني، اتسمت أنماط الاعتماد على الشركات الأربع الكبرى بدرجة مرتفعة من الاستقرار في قطاعات البنوك والصناعة والخدمات والاستثمار، في حين أظهر قطاع التأمين تغيراً أكثر وضوحاً، تمثل في انخفاض الاعتماد على هذه المكاتب خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة. وتشير هذه النتيجة إلى أن نمط اختيار مكتب التدقيق وفقاً لمؤشر السمعة المستخدم لم يكن متماثلاً بين القطاعات، سواء من حيث متوسط الاعتماد على الشركات الأربع الكبرى أم درجة استقراره عبر الزمن. وبوجه عام، تقدم النتائج الوصفية مؤشراً أولياً على وجود اختلافات قطاعية في السمعة المهنية لمكاتب التدقيق وفقاً للمقياس المستخدم، إذ ارتبط قطاع البنوك باعتماد كامل ومتجانس على الشركات الأربع الكبرى، في حين أظهر قطاعا التأمين والاستثمار اعتماداً أقل وتنوعاً أكبر في اختيار مكاتب التدقيق. وقد ترتبط هذه الاختلافات المحتملة بطبيعة أنشطة الشركات، ودرجة تعقيد عملياتها، والبيئة التنظيمية، وتكاليف خدمات التدقيق، إلا أن الإحصاءات الوصفية لا تكفي لإثبات أثر هذه العوامل أو تحديد علاقات سببية بينها. ومن ثم، ينبغي الاستناد إلى نتائج الاختبار الاستدلالي للحكم على مدى اختلاف أثر السمعة المهنية لمكتب التدقيق في درجة تركيز السوق باختلاف القطاع الاقتصادي.

#### رابعاً: الخبرات والمؤهلات المهنية لمكتب التدقيق

لقياس الاختلافات القطاعية في الخبرات والمؤهلات المهنية لمكتب التدقيق، استُخدم متغير ثنائي يأخذ القيمة (1) إذا كان المكتب يعتمد على برامج تدريب دولية متخصصة، والقيمة (0) خلاف ذلك. ويمثل هذا المتغير مؤشراً إجرائياً للخبرات والمؤهلات المهنية المرتبطة بالتدريب الدولي، دون أن يشمل أبعاداً أخرى، مثل سنوات الخبرة، والشهادات المهنية، ومستوى التأهيل الأكاديمي، وخبرة الشركاء. ويوضح الجدول التالي الإحصاءات الوصفية لهذا المتغير موزعة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2016-2021).

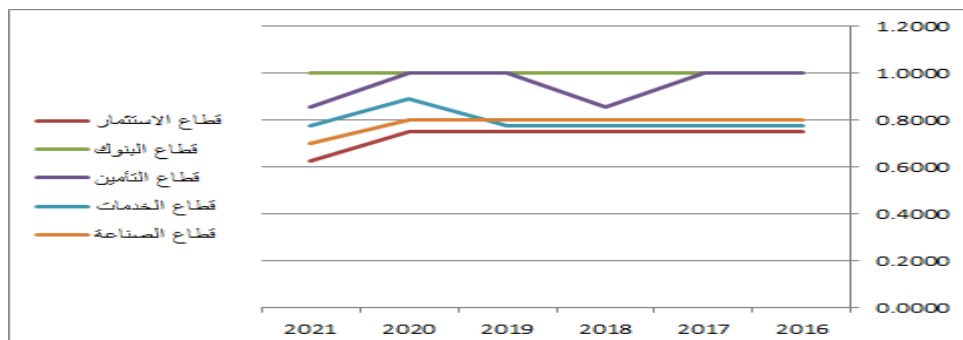
جدول (15): الإحصاء الوصفي لمتغير خبرة مكاتب التدقيق حسب القطاع الاقتصادي

| الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | أعلى قيمة    | أقل قيمة     | القطاع الاقتصادي     |
|-------------------|-----------------|--------------|--------------|----------------------|
| 0.449             | 0.729           | 1.000        | 0.000        | قطاع الاستثمار       |
| 0.000             | 1.000           | 1.000        | 1.000        | قطاع البنوك          |
| 0.216             | 0.952           | 1.000        | 0.000        | قطاع التأمين         |
| 0.407             | 0.796           | 1.000        | 0.000        | قطاع الخدمات         |
| 0.415             | 0.783           | 1.000        | 0.000        | قطاع الصناعة         |
| <b>0.366</b>      | <b>0.841</b>    | <b>1.000</b> | <b>0.000</b> | <b>جميع القطاعات</b> |

تظهر النتائج ارتفاعاً عاماً في الاعتماد على مكاتب التدقيق التي تستخدم برامج تدريب دولية، إذ بلغ المتوسط العام لجميع القطاعات (0.841) بانحراف معياري قدره (0.366). وسجل قطاع البنوك أعلى متوسط بلغ (1.000) بانحراف معياري يساوي صفراً، مما يدل على أن جميع مشاهدات القطاع اعتمدت على مكاتب تستخدم هذه البرامج طوال فترة الدراسة. وجاء قطاع التأمين في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ (0.952) وانحراف معياري منخفض نسبياً قدره (0.216)، بما يعكس ارتفاع مستوى الاعتماد على هذه المكاتب وتقاربه داخل القطاع. وفي المقابل، سجل قطاعا الخدمات والصناعة متوسطين بلغا (0.796) و(0.783) على التوالي، مع تباين أكبر نسبياً داخل كل منهما. أما قطاع الاستثمار، فقد سجل أدنى متوسط بلغ (0.729)، مقترباً بأعلى انحراف معياري قدره (0.449)، مما يشير إلى تنوع أكبر في اعتماد شركات القطاع على مكاتب التدقيق التي تستخدم برامج تدريب دولية. وبذلك، لا تقتصر الاختلافات القطاعية على متوسط المتغير، بل تمتد أيضاً إلى درجة التجانس في نمط اختيار مكاتب التدقيق داخل كل قطاع.

ويبين الشكل التالي التطور الزمني للخبرات والمؤهلات المهنية لمكاتب التدقيق وفقاً للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2016-2021)، وذلك على النحو التالي:

شكل (5): التطور الزمني للخبرات والمؤهلات المهنية لمكاتب التدقيق وفقاً للقطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة



وعلى المستوى الزمني، اتسم المتغير بدرجة مرتفعة من الاستقرار في معظم القطاعات خلال فترة الدراسة، ولا سيما قطاع البنوك الذي حافظ على القيمة (1.000). وفي المقابل، أظهر قطاع التأمين بعض التغيرات خلال الفترة، بينما سجلت قطاعات الاستثمار والصناعة والخدمات استقراراً نسبياً. وتشير هذه الأنماط إلى أن الاعتماد على مكاتب تستخدم برامج تدريب دولية لم يكن متماثلاً تماماً بين القطاعات من حيث المستوى أو الاستقرار الزمني. وبوجه عام، تقدم النتائج الوصفية مؤشراً أولياً على وجود اختلافات قطاعية في الخبرات والمؤهلات المهنية لمكاتب التدقيق وفقاً للمقياس المستخدم، إذ ارتبط قطاعا البنوك والتأمين بمستويات أعلى وأكثر تجانساً، في حين أظهرت القطاعات الأخرى مستويات أقل نسبياً ودرجات متفاوتة من التشتت. وقد ترتبط هذه الاختلافات بطبيعة أنشطة

الشركات، وتعقيد عملياتها، واحتياجاتها المهنية، والبيئة التنظيمية التي تعمل فيها، إلا أن هذه العوامل تمثل تفسيرات محتملة لا يمكن إثباتها استناداً إلى الإحصاءات الوصفية وحدها. ومن ثم، ينبغي الاستناد إلى الاختبار الاستدلالي للحكم على مدى اختلاف أثر الخبرات والمؤهلات المهنية لمكتب التدقيق في درجة تركيز السوق باختلاف القطاع الاقتصادي.

#### خامساً: التخصص الصناعي لمكتب التدقيق

لقياس الاختلافات القطاعية في التخصص الصناعي لمكتب التدقيق، قيس المتغير بالحصصة السوقية للمكتب داخل القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه الشركة محل التدقيق، بما يعكس درجة تركيز أعمال المكتب وخبراته في ذلك القطاع. ويوضح الجدول التالي الإحصاءات الوصفية لهذا المتغير موزعة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2016-2021).

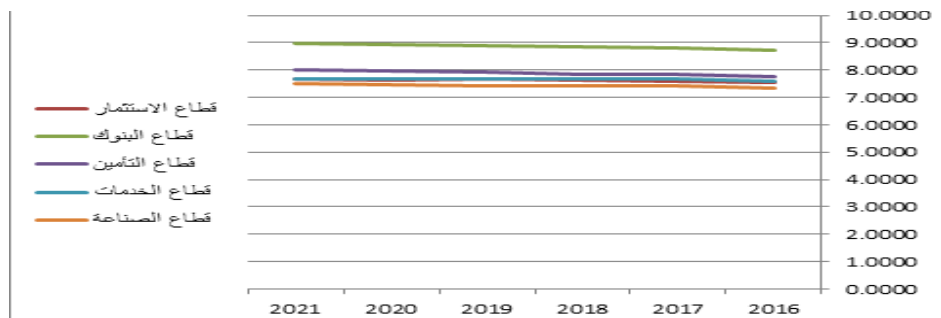
جدول (16): الإحصاء الوصفي للتخصص الصناعي لمكتب التدقيق حسب القطاع الاقتصادي

| الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | أعلى قيمة    | أقل قيمة     | القطاع الاقتصادي     |
|-------------------|-----------------|--------------|--------------|----------------------|
| 0.298             | 0.303           | 0.727        | 0.003        | قطاع الاستثمار       |
| 0.361             | 0.651           | 1.000        | 0.043        | قطاع البنوك          |
| 0.206             | 0.345           | 0.713        | 0.096        | قطاع التأمين         |
| 0.391             | 0.518           | 0.974        | 0.007        | قطاع الخدمات         |
| 0.118             | 0.267           | 0.388        | 0.018        | قطاع الصناعة         |
| <b>0.321</b>      | <b>0.408</b>    | <b>1.000</b> | <b>0.003</b> | <b>جميع القطاعات</b> |

تظهر النتائج وجود تباين قطاعي في مستوى التخصص الصناعي لمكاتب التدقيق، إذ بلغ المتوسط العام لجميع القطاعات (0.408) بانحراف معياري قدره (0.321). وسجل قطاع البنوك أعلى متوسط بلغ (0.651)، يليه قطاع الخدمات بمتوسط بلغ (0.518)، مما يشير إلى ارتفاع نسبي في الحصة السوقية للمكاتب داخل هذين القطاعين. ومع ذلك، اقترن القطاعان بانحرافين معياريين مرتفعين نسبياً بلغا (0.361) و(0.391)، بما يعكس تفاوتاً واضحاً في مستويات التخصص بين مكاتب التدقيق العاملة داخل كل قطاع. وفي المقابل، سجلت قطاعات التأمين والاستثمار والصناعة متوسطات أقل بلغت (0.345) و(0.303) و(0.267) على التوالي. وسجل قطاع الصناعة أدنى متوسط وأدنى انحراف معياري قدره (0.118)، مما يشير إلى انخفاض نسبي في مستوى التخصص الصناعي وتقارب مستوياته بين مكاتب التدقيق العاملة في هذا القطاع. أما قطاع الاستثمار، فقد اقترن بمتوسطه المنخفض نسبياً بانحراف معياري بلغ (0.298)، بما يعكس تنوعاً أكبر في الحصة السوقية ومستويات التخصص بين مكاتب التدقيق داخله.

يبين الشكل التالي التطور الزمني للتخصص الصناعي لمكاتب التدقيق وفقاً للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2016-2021)، وذلك على النحو التالي:

**شكل (6): التطور الزمني للمتغير التخصص الصناعي وفقاً للقطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة**



وعلى المستوى الزمني، اتسم المتغير بدرجة مرتفعة من الاستقرار النسبي لدى جميع القطاعات، مع اتجاه تصاعدي طفيف عند قراءة السنوات زمنياً من 2016 إلى 2021. وقد حافظ قطاع البنوك على أعلى مستوى طوال فترة الدراسة، يليه قطاع التأمين، بينما سجلت قطاعات الخدمات والاستثمار والصناعة مستويات متقاربة وأقل نسبياً. وبوجه عام، تشير هذه الأنماط إلى ثبات الفروق القطاعية وعدم حدوث تغيرات جوهرية في ترتيب القطاعات خلال فترة الدراسة. وبوجه عام، تقدم النتائج الوصفية مؤشراً على وجود اختلافات قطاعية في التخصص الصناعي لمكاتب التدقيق، إذ ظهر هذا التخصص بمستويات أعلى في قطاعي البنوك والخدمات، مقابل مستويات أقل في قطاعات التأمين والاستثمار والصناعة. وقد ترتبط هذه الاختلافات بطبيعة الأنشطة، ودرجة تعقيد العمليات، والمتطلبات المهنية والتنظيمية الخاصة بكل قطاع، إلا أن هذه العوامل تظل تفسيرات محتملة لا يمكن إثباتها من خلال الإحصاءات الوصفية وحدها. ومن ثم، ينبغي الاستناد إلى الاختبار الاستدلالي للحكم على مدى اختلاف أثر التخصص الصناعي لمكتب التدقيق في درجة تركيز السوق باختلاف القطاع الاقتصادي.

وفي ضوء ما سبق، تشير النتائج إلى وجود اختلافات قطاعية واضحة في خصائص مكاتب التدقيق داخل السوق الفلسطيني، حيث تصدر القطاع المصرفي معظم المؤشرات المرتبطة بحجم المكتب، وسمعته المهنية، وخبراته ومؤهلاته، وارتباطه بالشبكات الدولية، وتخصصه الصناعي، بينما سجلت قطاعات الاستثمار والصناعة مستويات أقل نسبياً في عدد من هذه المؤشرات. ويعكس ذلك تبايناً في أنماط اختيار مكاتب التدقيق بين القطاعات الاقتصادية، ويوفر مؤشراً أولياً على احتمالية اختلاف أثر هذه الخصائص في تفسير درجة تركيز سوق التدقيق باختلاف القطاع الاقتصادي، وهو ما سيتم التحقق منه من خلال التحليل الاستدلالي اللاحق.

## النتائج والتوصيات

### أولاً: النتائج:

تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة فيما يلي:

- أظهرت النتائج أن سوق التدقيق في فلسطين يتسم بدرجة مرتفعة جداً من التركيز، إذ تراوحت قيم مؤشر (CR4) على مستوى السوق الكلي بين (97.20% - 98.10%) خلال فترة الدراسة، في ظل هيمنة واضحة للشركات الأربع الكبرى (Big Four) على الحصة السوقية الأكبر. ولم تنخفض قيمه القطاعية عن (85.60%)، ويعكس ذلك بنية سوقية أقرب إلى نمط احتكار القلة (Oligopoly)، مع اقتراب بعض القطاعات من أنماط الهيمنة الأحادية أو الثنائية. ويمكن تفسير ذلك بارتفاع حواجز الدخول، وتفضيل الشركات للمكاتب الكبرى، لما تتمتع به هذه المكاتب من سمعة مهنية، وموارد وخبرات متقدمة، وتخصص صناعي، وارتباطات دولية تعزز قدرتها على استقطاب العملاء والمحافظة عليهم. وتتفق هذه النتيجة مع الأدلة المستمدة من بعض الأسواق العربية، التي أظهرت تركز الحصة السوقية لدى عدد محدود من المكاتب الكبرى (جمعة، 2009، القرني، 2015، العطاونة، 2016، سوريال، 2017)، كما تتسجم مع دراستي (Francis et al., 2013, Ferguson et al., 2025) اللتين أبرزتا هيمنة المكاتب الكبرى ودور مواردها وخبراتها المهنية في تعزيز مكانتها السوقية، بما يؤكد أن ارتفاع مستويات التركيز يمثل سمة هيكلية متكررة في سوق التدقيق.

- كما أظهرت النتائج وجود تفاوت قطاعي في مستويات التركيز، إذ سجلت قطاعات الاستثمار والبنوك والتأمين والخدمات مستويات متقاربة ومرتفعة من التركيز، بلغت فيها قيم مؤشر (CR4) فيها نحو (100%) خلال معظم سنوات الدراسة، بينما سجل قطاع الصناعة مستوى أقل نسبياً، مع بقاءه ضمن نطاق الأسواق شديدة التركيز. ويُعزى ذلك إلى اختلاف طبيعة الأنشطة ومستويات التعقيد والمخاطر والمتطلبات التنظيمية والرقابية بين القطاعات، إذ تميل القطاعات الأكثر تنظيمياً إلى الاعتماد بدرجة أكبر على المكاتب الكبرى والمتخصصة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (محمد، 2020) التي أظهرت وجود مستويات مرتفعة من التركيز في قطاع البنوك المصري وهيمنة واضحة للمكاتب المرتبطة بالشبكات الدولية، كما تتسجم مع نتائج (عليان، 2010، Ferguson et al., 2025) اللتين بينتا أن تعقيد أنشطة العملاء ومتطلبات التخصص والسمعة والانتماء الدولي تؤثر في اختيار المدقق وتوزيع الحصة السوقية. وفي المقابل، تختلف الدراسة الحالية من حيث نطاق التحليل عن دراسات (القرني، 2015، العطاونة، 2016، سوريال، 2017) تناولت السوق على المستوى الكلي دون مقارنة قطاعية متكاملة.

- أظهرت النتائج وجود تركيز داخلي واضح في توزيع الحصص داخل مجموعة المكاتب الكبرى، إذ استحوذت إرنست ويونغ (EY) على نحو (80%) من السوق في السنة الأخيرة من الدراسة، وفق إجمالي أصول الشركات، إلى جانب استحوادها على كامل سوق تدقيق قطاع البنوك. وتزامن ذلك مع تراجع حصة ديلويت ومحدودية حصص معظم المكاتب الأخرى. كما تراوحت قيم مؤشر (HHI) بين (3,914.134) و(6,464.869) نقطة، بمتوسط قدره (5,477.249) نقطة، بما يؤكد شدة التركيز وعدم تكافؤ توزيع الحصص السوقية. وتشير هذه النتائج إلى هيمنة متزايدة لمكتب واحد داخل هيكل احتكار القلة، دون بلوغ الاحتكار الكامل للسوق. ويمكن تفسير ذلك بما تمتلكه المكاتب المهيمنة من سمعة مهنية، وخبرات متخصصة، وموارد فنية وتنظيمية، وتخصص صناعي، وانتماء إلى شبكات دولية، وهي مزايا تعزز قدرتها على استقطاب العملاء والمحافظة عليهم. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Francis et al., 2013, Aobdia and Shroff, 2017, Ferguson et al., 2025) التي أبرزت أثر تفاوت الموارد والخبرات المهنية في اختلال توزيع الحصص وتعزيز المكانة السوقية للمكاتب الكبرى. وتتميز الدراسة الحالية عن دراسات (القرني، 2015، سوريال، 2017، محمد، 2020)، بتحليل التفاوت الداخلي في الحصص السوقية بين المكاتب المهيمنة، بدلاً من تناول هيمنتها بوصفها مجموعة متجانسة.

- دعمت نتائج القياس المستند إلى إجمالي أصول الشركات عملاء التدقيق ومؤشر (HHI) الاستنتاج المستخلص من مؤشر (CR4) بشأن ارتفاع تركيز سوق التدقيق في فلسطين. إلا أن ومؤشر (HHI) أظهر أن استحواد أكبر أربعة مكاتب على معظم السوق لم يكن موزعاً بالتساوي بينها، بل اقترن بتزايد تركز الأهمية الاقتصادية للعملاء لدى المكتب صاحب الحصة الفردية الأعلى.

- كما كشفت النتائج عن ارتفاع القدرة التفسيرية المشتركة لخصائص مكاتب التدقيق، إذ فسّر النموذج نحو (78.1%) من التباين في درجة تركيز سوق التدقيق في فلسطين، بما يؤكد أن تركيز السوق لا يمثل ظاهرة عشوائية، بل يرتبط بدرجة كبيرة بالموارد والقدرات المهنية والتنظيمية التي تؤثر في قدرة المكاتب على استقطاب العملاء وتعزيز حصصها السوقية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (عليان، 2010، عبد الحليم، 2015، العطاونة، 2016، سوريال، 2017)، التي بينت أن الحجم والانتماء إلى شبكة تدقيق دولية والسمعة المهنية والخبرات والمؤهلات المهنية والتخصص الصناعي، تؤثر في اختيار المدقق والقدرة التنافسية والحصة السوقية للمكتب، كما تتسجم مع دراستي (Ferguson et al., 2025, Buulolo et al., 2025)، اللتين أبرزتا دور جودة الخدمات والموارد المهنية والتنظيمية في تعزيز المكانة السوقية للمكاتب المهيمنة. وفي المقابل، تختلف الدراسة الحالية من حيث نطاق التحليل عن الأدبيات التي تناولت هذه الخصائص بصورة منفردة، أو ركزت على علاقتها بجودة التدقيق واختيار المدقق بدلاً من اختبار أثرها المشترك في تفسير التركيز.

- أظهرت الاختبارات المنفردة تفاوت القدرة التفسيرية لخصائص مكاتب التدقيق في تفسير درجة تركيز السوق، إذ تصدر الانتماء إلى شبكة تدقيق دولية بقدرة تفسيرية بلغت (60.3%)، تلاه التخصص الصناعي (54.5%)، ثم السمعة المهنية (47.6%)، فحجم المكتب (46.5%)، وأخيراً الخبرة والمؤهلات المهنية (25.2%). ويمكن تفسير تقدم الانتماء الدولي والتخصص الصناعي بما يوفرانه من موارد فنية ومنهجيات متطورة ومعرفة قطاعية متخصصة تعزز ثقة العملاء وقدرة المكتب على توسيع حصته السوقية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (عليان، 2010، محمد، 2020) بشأن دور الانتماء الدولي في توجيه اختيار المدقق وتعزيز مكانته السوقية، كما تتسجم مع دراسات (الحداد، 2008، مشتهى، 2014، Ferguson et al., 2025) التي أبرزت دور التخصص الصناعي والخبرة القطاعية في بناء ميزة تنافسية واستقطاب العملاء. وتتفق كذلك جزئياً مع دراسات (الجدعاني والعنقري، 2009، عبد الحليم، 2015، العطاونة، 2016) التي أكدت أهمية الحجم والسمعة والخبرات والمؤهلات المهنية، إلا أنها تختلف عنها في ترتيب هذه الخصائص، إذ أظهرت البيئة الفلسطينية تفوق الانتماء الدولي والتخصص الصناعي على حجم المكتب والخبرة المهنية.
- كذلك أظهرت النتائج وجود اختلافات قطاعية واضحة في أثر خصائص مكاتب التدقيق على درجة تركيز سوق التدقيق، إذ تباينت قوة تأثير هذه الخصائص باختلاف القطاع الاقتصادي، مع اعتماد القطاعات الأكثر تنظيمًا وتعقيداً، ولا سيما قطاع البنوك، بدرجة أكبر على المكاتب ذات الخصائص المهنية المتقدمة. ويمكن تفسير ذلك باختلاف طبيعة الأنشطة ومستويات المخاطر والمتطلبات التنظيمية والرقابية بين القطاعات، بما يؤدي إلى تفاوت معايير اختيار المدقق وتوزيع الحصص السوقية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (عليان، 2010، محمد، 2020، Ferguson et al., 2025)، التي أبرزت دور السمعة المهنية والانتماء الدولي والتخصص وتعقيد أنشطة العملاء في اختيار المدقق والطلب على الخبرات المتخصصة. وتتميز الدراسة الحالية عن دراسات (القرني، 2015، العطاونة، 2016، سوريال، 2017)، بانتقالها من التحليل الكلي للسوق إلى اختبار الاختلافات القطاعية في قوة هذه العلاقات.
- كذلك كشفت النتائج عن وجود فجوة تفسيرية في النموذج المستخدم، حيث تشير قيم معامل التحديد إلى أن خصائص مكتب التدقيق المشمولة في النموذج لا تقدم تفسيراً كاملاً لدرجة تركيز سوق التدقيق. وعلى الرغم من ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج والتي بلغت (78.1%)، مما يعني بقاء ما نسبته (21.9%) من التباين في درجة تركيز السوق غير مفسر بواسطة النموذج. ويشير ذلك إلى احتمال وجود متغيرات أخرى مؤثرة، مثل وخصائص مكاتب التدقيق غير مشمولة في النموذج، وخصائص الشركات، وآليات الحوكمة، وجودة الرقابة التنظيمية، وهو ما يبرر توسيع النماذج التفسيرية في الدراسات المستقبلية.

## ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- تطوير نظام رقابي دوري لرصد تركيز سوق التدقيق على المستويين الكلي والقطاعي، من خلال متابعة مؤشرات التركيز وتوزيع الحصص السوقية والتحويلات في هوية المكاتب المهيمنة، مع التركيز على القطاعات التي تشهد مستويات مرتفعة من الهيمنة، ولا سيما قطاع البنوك.
- تعزيز القدرة التنافسية لمكاتب التدقيق المحلية من خلال دعم استثماراتها في الموارد البشرية والتقنيات الحديثة ومنهجيات التدقيق ونظم إدارة الجودة، بما يؤهلها لخدمة الشركات المدرجة والقطاعات الأكثر تنظيمًا وتعقيداً، ويحد من الفجوة المهنية بينها وبين المكاتب الكبرى.
- تشجيع التحالفات والاندماجات المهنية بين المكاتب الصغيرة والمتوسطة، مع مراجعة العوائق القانونية والإجرائية التي تحد من نموها، بما يمكنها من تجميع الموارد والخبرات وتوسيع قاعدة عملائها، مع المحافظة على الاستقلال المهني وجودة الخدمات.
- دعم ارتباط المكاتب المحلية بشبكات تدقيق دولية ضمن ترتيبات مهنية فاعلة تضمن نقل المعرفة والتكنولوجيا والمنهجيات المهنية وبرامج التدريب، نظراً إلى تصدر الانتماء الدولي من حيث القدرة التفسيرية المنفردة لدرجة التركيز.
- تطوير التخصص الصناعي لدى المكاتب المحلية من خلال برامج تدريبية وأدلة تدقيق وفرق مهنية متخصصة، بما يعزز قدرتها على دخول القطاعات التي يتركز تدقيقها حالياً لدى عدد محدود من المكاتب، ويتسق مع الأهمية التفسيرية المرتفعة للتخصص الصناعي.
- اعتماد إطار مهني وشفاف لاختيار المدقق الخارجي يستند إلى الكفاءة الفنية والخبرة القطاعية والمؤهلات المهنية وجودة نظم إدارة الجودة والقدرة على تخصيص الموارد الملائمة، دون الاعتماد التلقائي على الاسم التجاري أو حجم المكتب أو انتماؤه الدولي منفرداً، مع مراعاة خصوصية كل قطاع ومستوى مخاطره وتعقيده ومتطلباته الرقابية.
- توسيع النماذج التفسيرية في الدراسات المستقبلية بإدراج محددات إضافية، مثل خصائص الشركات محل التدقيق، وأتعاب التدقيق، ومدة الارتباط بالعمل، وآليات اختيار المدقق، والمتطلبات التنظيمية وحواجز الدخول، بما يساعد على تفسير نسبة التباين التي لم يشملها النموذج الحالي.

## قائمة المصادر والمراجع

### المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، محمد بهاء الدين، "مدخل مقترح لتحديد المتغيرات التي تؤثر على قياس جودة الأداء المهني للمراجعة الخارجية، مع التطبيق على قطاع مكاتب المحاسبة والمراجعة بجمهورية مصر العربية"، مجلة البحوث التجارية، مكتبة جامعة الزقازيق، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة الزقازيق - مصر، المجلد الثلاثون، العدد الثاني، الصفحات: 147-254، 2008.
- أبو هاروجة، مها محمد، "تحليل لطبيعة سوق خدمات المراجعة في مصر وأثره على جودة عملية المراجعة: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة جامعة طنطا، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2000.
- البكوري، عمران عطية، "أثر الالتزام بالعوامل المنظمة لمهنة التدقيق على جودة أعمال مكاتب المحاسبة القانونية في الأردن"، رسالة دكتوراة غير منشورة، مكتبة جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2014.
- بخيت، محمد نظمي، "قياس البعد المعرفي للمراجع لزيادة كفاءة وفعالية عملية المراجعة: نموذج مقترح"، رسالة دكتوراة غير منشورة، مكتبة جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، مصر، 2004.
- الجداد، سامح عبد الرازق، "تحليل وتقييم إستراتيجية التخصص المهني للمراجع الخارجي وأثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة: دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة الجامعة الإسلامية - غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم المحاسبة والتمويل، 2008.
- الجدعاني، نور ساعد، والعنقري، حسام عبد المحسن، "تأثير حجم وسمعة مكاتب المراجعة وطبيعة المنافسة بينها على جودة أدائها المهني: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، الصفحات: 143-192، 2009.
- الجرد، رشا بشير، "أثر سمعة ودوران واستقلالية شركة التدقيق وحصلتها السوقية في جودة التدقيق مقاسة وفق إدارة الأرباح"، مجلة جامعة البعث للبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية، جامعة البعث، سوريا، المجلد الرابع والأربعون، العدد الرابع والعشرون، الصفحات: 11-48، 2022.
- جمعة، أحمد حلمي، "المدخل إلى التدقيق الحديث"، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

- جمعة، علي سعد الدين محمد، "قياس التركيز في سوق خدمات المراجعة في مصر وأثره على جودة عملية المراجعة مع دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة جامعة الإسكندرية - كلية التجارة - مصر، 2009.
- خشارمة، حسين علي، والعمرى، أحمد محمد، "تغيير مدققي الحسابات في الشركات العامة الأردنية من وجهة نظر المدققين"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، العدد الثامن والخمسون، الصفحات: 177-229، 2001.
- دبور، خالد موسى، "دور إستراتيجية التخصص الصناعي لمراجع الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة جامعة الأزهر - غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم المحاسبة، 2013.
- رضوان، عباس أحمد، والغندور، مصطفى عطية السيد، وسليمان، السيد حسن صديق داود، "تركيز سوق المراجعة وأثره على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية في سوق المراجعة المصري"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، المجلد الواحد والأربعون، العدد الثاني، الصفحات: 259-294، 2017.
- سيد، عبد الفتاح صالح حسن، "مؤشرات الاستدلال على جودة المراجعة: مدخل مقترح"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مكتبة جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة، العدد الثالث، الصفحات: 203-266، 1998.
- سوريال، سالي إميل عيسى، "دراسة تحليلية للعلاقة بين تركيز سوق خدمات المراجعة واعتبارات اختيار مراجعي الحسابات وأثر ذلك على مهنة المراجعة في مصر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، مكتبة جامعة أسيوط - مصر، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، 2017.
- السلطة الوطنية الفلسطينية، "قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم (9) لسنة 2004"، مجلة الوقائع الفلسطينية - الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، تصدر عن ديوان الفتوى والتشريع بوزارة العدل، العدد الثاني والخمسون، 2005.
- عبد الحليم، مريم مصطفى، "العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للمدقق الخارجي السوري: دراسة ميدانية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - جامعة تشرين - كلية الاقتصاد - سوريا، المجلد السابع والثلاثون، العدد الرابع، 2015.
- عبد العزيز، جعفر عثمان الشريف، "مدى مساهمة التخصص المهني للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة: دراسة ميدانية"، مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - السودان، المجلد السابع عشر، العدد الأول، الصفحات: 42-56، 2012.

- عبد الله، هدى محمد محمد، "قياس قدرة اندماج شركات المراجعة الصغيرة على تحقيق الميزة التنافسية ودرجة التركيز في سوق خدمات المراجعة المصري مع دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، الصفحات: 511-564، 2019.
- العطاونة، ربا سليمان سالم، "العوامل المحددة لتركيز سوق مهنة التدقيق الخارجي في الأردن وأثرها على جودة التقارير المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة جامعة الشرق الأوسط - الأردن، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، 2016.
- عليان، حازم فؤاد عرفات، "أسس اختيار المراجع الخارجي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تحليلية مقارنة من وجهتي نظر المراجعين الخارجيين والشركات"، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة الجامعة الإسلامية - غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم المحاسبة والتمويل، 2010.
- عوض، عدنان رشيد، "واقع حالة الطلب على خدمة تدقيق الحسابات في المنظمات الأهلية المحلية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة الجامعة الإسلامية - غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم إدارة الأعمال، 2006.
- فاضل، عدي صفاء الدين، ومحمود، فيحاء عبد الخالق، "قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة - العراق، المجلد التاسع، العدد الرابع عشر، الصفحات: 1-39، 2015.
- فوده، شوقي السيد، والنخال، أيمن محمد صبري، وعبد ربه، هدير عاطف السيد، "أثر التخصص القطاعي لمراقب الحسابات على طول فترة ارتباط مراقب الحسابات وحجم مكتب المراجعة لتحسين جودة عملية التدقيق: دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مصر، المجلد الرابع، العدد الرابع، الصفحات: 307-378، 2018.
- القضاة، ليث أكرم مفلح، وحמידات، محمد محمود أحمد، والهروط، يوسف علي خلف، "أثر حجم مكتب التدقيق وفترة الاحتفاظ بالعمل في الحد من ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان-الأردن"، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، المجلد العاشر، العدد الثاني، الصفحات: 171-205، 2017.
- القرني، أحمد بن عبد القادر إبراهيم، "درجة تركيز سوق المراجعة في الشركات المدرجة بسوق الأسهم: حالة المملكة العربية السعودية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي - الأردن، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، الصفحات: 601-620، 2015.

- الكاسح، نوري محمد سالم، وبلعيد، نعيم مصباح، "التأهيل العلمي والعملية للمراجع الخارجي وأثره على عملية المراجعة: دراسة تطبيقية على مكاتب المحاسبة والمراجعة"، مجلة الجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي بدولة ليبيا، الهيئة الليبية للبحث العلمي، العدد الثاني والثلاثون، 2020.
- كلاب، راغب محمد راغب، "واقع التخصص القطاعي لدى مكاتب التدقيق في فلسطين وفقاً لمدخل الحصة السوقية المحلية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة الجامعة الإسلامية - غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم المحاسبة والتمويل، 2018.
- مجاهد، إيمان أحمد أمين، "مدخل مقترح لتقييم جودة أداء المراجعة"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان - مصر، السنة الخامسة عشرة، العددان الثالث والرابع، الصفحات: 250-309، 2001.
- محمد، أحمد سليم، "دور نمط الملكية في تفسير علاقة درجة تركيز سوق خدمات المراجعة بجودة التقارير المالية بالتطبيق على قطاع البنوك المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثالث، الصفحات: 10-51، 2020.
- راضي، محمد سامي، "تحليل العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب المراجعة: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية"، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثاني، العدد الأول، الصفحات: 33-77، 1998.
- محمدي، نورة، وعثمان، مفيدة، "محددات جودة المراجعة الخارجية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في منطقة ورقلة"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2021.
- مشتي، صبري ماهر، "تقويم مدى التخصص الصناعي لمكاتب التدقيق وأثر ذلك على أتعاب التدقيق الخارجي: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، فلسطين، المجلد الأول، العدد الأول، 2014.
- المقطري، معاذ طاهر صالح، "أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية في الجمهورية اليمنية"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد السابع والعشرون، العدد الرابع، الصفحات: 405-438، 2011.
- يوسف، إسلام محفوظ، "قياس أثر فجوة التوقعات في المراجعة على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية المصرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة جامعة بنها، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة بنها، مصر، 2011.

## References:

- Alismail, Faisal, and Singh, Abhijeet, and Tham, Yeut Hong, "The impact of audit market concentration on audit quality: evidence from Australia", **Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics**, DOI: 10.1080/16081625.2026.2622711, Volume (30), Issue (4), Pages: 2164–2257, 2026.
- Anticha, Rindy, and Usdeldi, Usdeldi, and Tanjung, Ferri Saputra, "Pengaruh Audit Tenure dan Audit Market Concentration Terhadap Kualitas Audit Syariah", **Jurnal Ilmiah Manajemen, Ekonomi dan Akuntansi**, Volume (6), Issue (1), Pages: 536–551, 2026.
- Aobdia, Daniel, and Shroff, Nemit, "Regulatory oversight and auditor market share", **Journal of Accounting and Economics**, Volume (63), Issue (2–3), Pages: 262–287, 2017.
- Buulolo, Efraim William Putra, and Syahputra, Oky, and Aristantya, Selvi, "The Effect of Audit Rotation and Audit Quality on the Concentration of the Audit Market on the Indonesia Stock Exchange", **Primanomics: Jurnal Ekonomi dan Bisnis**, DOI: 10.31253/pe.v23i2.3474, Volume (23), Issue (2), Pages: 37–48, 2025.
- Caban-Garcia, Maria T., and Cammack, Susan, "Audit firm concentration and competition effects of consolidation since 1997", **Journal of Theoretical Accounting Research**, Volume (5), Issue (1), Pages: 1–24, 2009.  
Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1855281>
- Caswell, Allen T., and Francis, Jere R., and Taylor, Stephen L., "Auditor Brand Name Reputations and Industry Specializations", **Journal of Accounting and Economics**, Volume (20), Issue (3), Pages: 297–322, 1995.
- Chen, Shenglan, and Ma, Hui, "Competitive Pressure, Economies of Scale, and Auditor Industry Specialization Premium", **China Journal of Accounting Studies**, Volume (2), Issue (2), Pages: 96–117, 2014.
- Elder, Randal J., and Lowensohn, Suzanne, and Reck, Jacqueline L., "Audit Firm Rotation, Auditor Specialization, and Audit Quality in the Municipal Audit Context", **Journal of Governmental & Nonprofit Accounting**, Volume (4), Issue (1), Pages: 73–100, 2015.
- Ferguson, Colin, and Pinnuck, Matthew, and Skinner, Douglas J., "Why did the Big Four get so large? Evidence from Australia", **Review of Accounting Studies**, Volume (30), Pages: 2508–2554, 2025.
- Francis, Jere R., and Michas, Paul N., and Seavey, Scott E., "Does Audit Market Concentration Harm the Quality of Audited Earnings? Evidence from Audit Markets in 42 Countries", **Contemporary Accounting Research**, Volume (30), Issue (1), Pages: 325–355, 2013.  
Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1948687>
- Gunn, Joshua L., and Kawada, Brett S., and Michas, Paul N., "Audit market concentration, audit fees, and audit quality: A cross-country analysis of complex

audit clients”, **Journal of Accounting and Public Policy**, Volume (38), Issue (6), 2019.

Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3457551>

- Hui, Siqi, “Audit Market Concentration and Audit Quality: the moderating effect of Audit Committee Structure”, **Unpublished Paper, MSc Accountancy & Control, Specialization: Control, EBEC code: 6314M0410Y, Faculty of Economics and Business, University of Amsterdam, Holland, 2024.**
- Ibrahim, Jimoh, and Fajemisin, Olasehinde Rachael, and Adedoyin, Adewumi Ramat, “Moderating Effect of Audit Report Lag on the Relationship Between Audit Market Structure and Financial Reporting Quality of Listed Deposit Money Banks in Nigeria”, **International Journal of Business and Technopreneurship**, Volume (15), Issue (2), Pages: 219–234, 2025.
- Investopedia for Advisors, “Concentration Ratio Definition, How to Calculate With Formula”, **Electronic version, the official website of Investopedia for Advisors**, viewed in July 2026, from <https://www.investopedia.com/terms/c/concentrationratio.asp>
- Investopedia for Advisors, “Herfindahl-Hirschman Index (HHI): Definition, Formula, and Example”, **Electronic version, the official website of Investopedia for Advisors**, viewed in July 2026, from <https://www.investopedia.com/terms/h/hhi.asp>
- Jayanthi, Krishnan, and Yinqi, Zhang, and Heibatollah, Sami, “Does the Provision of Non-Audit Services Affect Investor Perceptions of Auditor Independence?”, **AUDITING: A Journal of Practice and Theory**, Volume (24), Issue (2), Pages: 111–135, 2005.
- Liu, Cheng-Ping, “Auditor Size, Audit Market Concentration, and Audit Quality: Chinese Evidence”, **Earth and Environmental Science Research and Reviews (EESRR)**, Volume (7), Issue (2), Pages: 1–13, 2024.
- Mayhew, Brian W., and Wilkins, Michael S., “Audit firm industry specialization as a differentiation strategy: Evidence from fees charged to firms going public”, **AUDITING: A Journal of Practice and Theory**, Volume (22), Issue (2), Pages: 33–52, 2003.
- Möller, M., and Höllbacher, A., “Die deutsche Börsen- und Indexlandschaft und der Markt für Abschlussprüfungen: eine empirische Studie zu langfristigen Konzentrationstendenzen auf dem Wirtschaftsprüfermarkt” [“The German stock exchange and index landscape and the market for audits: an empirical study on long-term concentration tendencies on the auditing market”], **Die Betriebswirtschaft (DBW)**, Volume (69), Issue (6), Pages: 647–678, 2009.
- Neal, Terry L., and Riley, Richard R., “The Auditor Industry Specialization Research Design”, **AUDITING: A Journal of Practice and Theory**, Volume (23), Issue (2), Pages: 169–177, 2004.

- Numan, Wieteke, “Competitive Pressure, Audit Quality and Industry Specialization”, Unpublished Doctoral Dissertation, KU Leuven University, Faculty of Economics and Business, 2012.
- Pan, Yue, and Shroff, Nemit, and Zhang, Pengdong, “The dark side of audit market competition”, Journal of Accounting and Economics (JAE), Forthcoming, 2023.

Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3721517> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3721517>

- Rama, Dasaratha V., and Read, William J., “Resignations by the Big 4 and the market for audit services”, Accounting Horizons, Volume (20), Issue (2), Pages: 97–109, 2006.



مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة دولية شهرية علمية محكمة

الترقيم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X

الترقيم الدولي الورقي: ISSN:2410- 1818

البريد الإلكتروني: [journal@andalusuniv.net](mailto:journal@andalusuniv.net)

## المجلة مفهرسة في المواقع الآتية :



| 2025   | 2024   | 2023   | 2022   | 2021   | العام                |
|--------|--------|--------|--------|--------|----------------------|
| 0.5978 | 0.3068 | 0.3759 | 0.1954 | 0.2692 | معامل أرسيف          |
| 1.59   | 1.55   | 1.25   | 1.73   | 1.60   | معامل التأثير العربي |